الفصل الأول

الإطار النظري للبحث

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة "الأزمة المالية العالمية وآثارها علي اقتصاديات الدول النامية" وهي عبارة عن دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الرأسمالي، ولكي تكون الفكرة والمعلومات متساعدة نبحث عن الأزمة المالية العالمية من خلال خمس فصول ثم يأتي بعد كل فصل مباحث وبعدها المطالب ثم الأرقام وبعض العناوين الرئيسية حيث يتكون الفصل الاول من

الاطار النظري للدراسة وخطة البحث والهيكل العام للدراسة ليشمل ملخص موجز للبحث باللغتين العربية والانجليزية ثم مقدمة عامة واهمية الدراسة واهدافها ومشكلة البحث.

"الازمة المالية العالمية وآثارها علي اقتصاديات الدول النامية" وهي عبارة عن دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الرأسمالي.

الفصل الاول الاطار النظري للدراسة ليشمل المدخل العام ومقدمة البحث كما يشمل مشكلة الدراسة، والفرضيات واهمية البحث ، الدراسات السابقة والهدف من الدراسة والهيكل العام للدراسة.

اما الفصل الثاني يتكون من مبحثين يتناول فيها المفاهيم الرئيسية للازمة المالية العالمية مثل المفهوم التقليدي للازمات الاقتصادية وعناصر الازمة المالية وتعريف الازمة المالية وبالتالي مؤشرات الازمة المالية للاقتصاد كما يفصل انواع الازمات ويتناول في المبحث الثاني اطلالة تاريخية علي اهم الازمات الاقتصادية في العالم مثل ازمة الكساد العظيم 1929م وازمة المكسيك وازمة دول جنوب شرق آسيا وياتي بعد ذلك الفصل الثالث الذي يتعرض الي الاقتصاد الاسلامي والاقتصاديات الوضعية ويتكون من ثلاثة مباحث حيث المبحث الاول سلط الضوء علي مجالات اهتمام علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية ويتحدث عن النظرية الاقتصادية والدول النامية وما اذا كانت النظرية الاقتصادية غير قابلة للتطبيق علي الدول النامية بسبب نشأتها بظروف تختلف عن واقع العالم الثالث.

كما يتطرق المبحث الثاني نظام اقتصاد الاملاك وتعريفه وخصائصه واركانه كما يشير الي تزايد الاهتمام بالنظام المصرفي الاسلامي ، اما المبحث الثالث للفصل الثالث يستعرض واقع الحل الاسلامي للازمة المالية العالمية والحل الوضعي الرأسمالي، ويشير الي ضرورة ايجاد الرأسمالية الاخلاقية،

والاجراءات الوقائية والعلاجية للحد من الازمات من منظور اسلامي وايضاً من منظور رأسمالي.

أما الفصل الرابع يتوسع الي اسباب الازمة المالية العالمية حيث يشير المبحث الاول الي الاسباب المباشرة للازمة عبر مطالب ثلاثة حيث يشير الي ان اول سبب هو تسرب الضعف والفساد ونمو نشاط المضاربات وتطبيقات العولمة والتفاعل بين المثلث الشيطاني سعر الفائدة وبيع الديون والمقامرة اما المبحث الثاني يتعرض للاسباب الغير مباشرة للازمة المالية العاليمة حيث المطلب الاول يتحدث عن اختلال التوازن بين الانشطة الاقتصادية وتطور حجم المشتقات علي الصعيد العالمي والمراحل الكبري للازمة المالية العالمية.

والفصل الخامس والاخير يركز علي نتائج واثار الازمة المالية العالمية علي الاقتصاد العالمي سواء كان الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية وبعض دول صناعية اسيوية مثل الصين وماليزيا واليابان والهند رغم ان هذه الدول من دول العالم الثالث. ويتناول المبحث الثالث من الفصل الخامس الدول النامية وانعكاسات الازمة المالية علي الدول العربية وخاصة دول الخليج كما يتطرق الي اثار الازمة علي بعض الدول الافريقية مثل السودان ومصر واثيوبيا.

أما اهم النتائج التي توصل اليها الدارس هي:

ان الازمة المالية العالمية ادت الي ضرورة التفكير باصلاحات هامة من شأنها تصحيح مسار الراسمالية وسياسة الاقتصاد الحر بشكل يوفر الاقتصاد المالي استقراراً مالياً واقتصادياً افضل.

*كما توصل الدارس الي ضرورة التحرر الاقتصادي للامة الاسلامية وايضاً الدول النامية بسبب وجود قيود واتفاقيات لصالح الدول المهيمنة اقتصادياً.

* ايضاً توصل الباحث ان هناك ضعف وهشاشية في النظام الرأسمالي الحالي.

* وايضاً هناك فرصة للنظام المالي الاسلامي لتقديم ما لديه من تطبيقات مالية علمياً بانها تصلح للجميع حتي لغير المسلمين ولذلك يري الباحث ضرورة تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي كنظرية اقتصادية.

أما اهم التوصيات الواردة:

1/ ازالة العقبات الاقتصادية والسياسية بين الدول النامية والاستفادة بما لديها من مقومات وموارد هائلة والتخلي عن التبعية الاقتصادية للدول المستعمرة وسن قوانين تجارية بين الدول والتجارة البينية.

2/ من التوصيات اعادة رؤوس الأموال الموجودة في دول المهجر بسبب الفساد وعدم ثقة مالكيها ببلدانهم.

علماً بان هناك ملايين الدولارات للدول ومواطنين افارقة وعرب مستثمرة في الخارج.

3/ التصالح مع الشعوب ووقف الفساد المنتشر في الدول النامية لايجاد اقتصاد آمن من الأزمات والآفات.

4/ تطبيق التجربة الاسلامية الاقتصادية كما في السودان وباكستان ودول أخري غير اسلامية مثل بريطانيا وفرنسا وأمريكا ولو حرباً في بعض القطاعات.

Abstract

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة اضطرابات واختلالات لم يشهد منذ الكساد العالمي الكبير الذي

حدث عام 1929م إذ تاثرت هذه الاضطرابات جميع القطاعات الاقتصادية مما ادي إلي حالة من عدم التأكد في المستقبل.

والآن منذ صيف 2008م شهد العالم من جديد الأزمة المالية العالمية والتي كشفت عن هشاشة الأنظمة المالية ومعاناتها التي تمثلت مظاهرها إنهيار بنوك دولية عملاقة في إقتصاد يعاني أصلاً من عجز في ميزانه التجاري الي جانب عجز في الميزانية وأيضاً اكتشفت السياسات الخاطئة للولايات المتحدة خلال العقدين المنصرمين وعلي طغيان هذه الدولة والظلم العالمي الذي مارسته ضد البشرية ومما نراه من انفاق عسكري جنوني والذي تسبب بدوره ارتفاع حجم الديون الحكومى.

ولهذا نبحث عن موضوع الازمة المالية العالمية وآثارها علي اقتصاديات الدول النامية.

من خلا مقارنة الأنظمة الاقتصادية وخاصة النظام الرأسمالي والنظام الإسلامي حيث يتناول الفصل الأول للدراسة الطار النظري للدراسة وخطة البحث ومدخل عام للدراسة ثم بعد ذلك الفصل الثاني الذي يتحدث عن المفاهيم الرئيسية للأزمة المالية العالمية وأهم الأزمات المالية والاقتصادية من خلال مبحثين حيث المبحث الاول يستعرض المفهوم التقليدي للأزمات المالية وتعريف الازمات وعناصر الازمات الاقتصادية وومؤشراتها وانواعها اما المبحث الثاني للفصل الثاني يتناول اهم الازمات المالية تاريخياً ، اما الفصل الثالث يتناول الاقتصاد الاسلامي والاقتصاديات الوضعية من خلال ثلاث مباحث حيث المبحث الاول يتحدث عن مجالات علم الاقتصاد واهتماماته والمشكلة الاقتصادية والنظرية الاقتصادية والدول النامية من خلال مطالب عده وبعد ذلك يتحدث المبحث الثاني للفصل الثالث نظام الاقتصاد الاسلامي من تعريف وخصائص واركان ويسير هذا المبحث الي تزيد الاهتمام بالنظام

المصرفي الاسلامي وواقع الحل الاسلامي للأزمة المالية العالمية وايضاً الحل الوضعي والاجراءات الوقائية العلاجية.... الخ

أما الفصل الرابع يتناول اساسيات الازمة المالية العالمية من خلا مبحثين ومطالبة فرعية حيث المبحث الاول يستعرض عدد من الاسباب المباشرة كما ان المبحث الثاني يتناول الاسباب غير المباشرة للأزمة المالية العالمية.

أما الفصل الخامس والاخير يتحدث عن نتائج ودراسات الأزمة المالية العالمية من خلا مبحثين يتحدث الاول عن اثار الازمة المالية العالمية علي اقتصاديات الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية ومجموع الدول الصناعية، اما لمبحث الثاني للفصل الخامس يتحدث عن اثار الازمة المالية العالميةعلي اقتصاديات النامية سواء كانت دول آسيوية وعربية وافريقية ، وبعد الفصول استعرضت الدراسة جملة من التوصيات والنتائج والاقتراحات ثم الخاتمة.

أهمية البحث

- تبرز اهمية البحث من خلال دراسة الأزمة المالية العالمية لما لها من تاثيرات وتداعيات علي اقتصاديات للدول النامية والمتقدمة وإنهيار الثقة بين المتعاملين في الاسواق المالية العالمية والوطنية حيث يصطاد القوي الضعيف داخل هذه الاسواق دون مراقبة خارجية او داخلية والقوي هو من يستطيع الاستحواذ علي اكبر مساحة من السوق.
- واذا كان ازدهار النشاط الاقتصادي بات في طليعة اهتمام مختلف الدول، خاصة في عصر العولمة وأصبح العالم كله بمثابة سوق كبير.

فمن من لا شك فيه ان أي آفة تنال من إزدهار النشاط الاقتصادي يجب التصدي لها ومقاومتها.ويبدو اهمية تناول موضوع الازمة المالية العالمية علي الاقل في اطارها العام واسباب هذه الازمة وتداعياتها علي الدول النامية، بهدف استكشاف الطرق المؤدية للحد من الازمات في المستقبل أو المساهمة الفعالة في التصدي لها.

أهداف الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة وصفية إستكشافية تشخيصية، لذا فإنها تهدف بالدرجة الاساسية الي التعرف علي الرؤية الاسلامية الخاصة بالاجراءات الوقائية والعلاجية للازمات المالية وكذلك مدي فعالية الراسمالية المعلومة التي تتجاوز الحد وبدون ضابط بهدف إقصاء الدول النامية علي حساب الدول المتقدمة. من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

1- التعرف علي اسباب الازمة المالية العالمية ومصادرها.
2- تحديد أهم نتائج وتداعيات هذه الازمة.
3- متابعة أبرز الاجراءات التقليدية المعتمدة لتجاوز الازمة.
4- بيان الرؤية الاسلامية من حيث استكشاف الاثار الايجابية للأزمة المالية العالمية لصالح الدول النامية.

ولهذا فان الهدف من هذا العمل المتواضع هو محاولة تحديد الازمة المالية سواء علي مستوي المراكز أو مستوي العروض.

مشكلة البحث:

فمن الصعوبة ان البحث فيه موضوع يتعلق بازمة مالية عالمية في وقت لا تزال فيه احداثها نشطة ومتفاعلة ولم تتوقف بعد، يشكل صعوبة استثنائية للباحث وتحدياً كبيراً لارادته.

خصوصاً وان الاثار المباشرة وغير المباشرة لهذه الأزمة ما زالت تتوالي بمرور الساعة.

- ان الجهات المعنية في معظم دول العالم المتقدمة والنامية، الغنية والفقيرة علي الواء، تعتبر ان المعلومات المتاحة لديها حول الازمة المالية واثارها ما هي الا معلومات سرية ويجب ان تظل سرية، خوفاً علي تداعيات خطيرة علي اقتصادياتها وعلي امنها القومي في حالة الكشف عن الحقائق الكاملة للراى العام.
- اختار الباحث هذا الموضوع للبحث والدراسة مع علمه بصعوبة تناول الموضوع دون توافر مراجع او كتابات يعتد بها في المكتبة العربية كمما تشكل تحدياً مع نفسه لتجاوز هذه المحنة، أي محنة المراجع.
- وتتمثل المشكلة ايضاً الاضطرابات الاقتصادية القائمة بسبب الازمة الاقتصادية العالمية التي احدثت حالة من عدم التأكد في المستقبل والبحث عن بدائل تنطلق من أسس أخلاقية قابلة للتطبيق في الوقت الذي تحاول الدول والمؤسسات الاقتصادية لايجاد حلول والتعافي عن هذه الأزمة ولكن لم يكتب لها النجاح بسبب اتباعها الي طرق غير مجدية اقتصادياً وهي الرأسمالية المطلقة المنفلته وضخ مزيد من الاموال مما يعني زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء علي مستوي الدول أو الأفراد.

منهج البحث

اعتمد هنا علي الدراسة علي المناهج التاريخية والمنهج الوصفي والمقارن الذي يلائم هذه الدراسة من خلال هذه المناهج بامكاننا معرفة الحلول المناسبة لهذه الازمة والمنهج التحليلي الذي يسهم تحليل طبيعة الأزمة المالية العالمية والتنبوء بالمستقبل وإثبات فرضيات الدراسة.

مصادر البيانات

استعان الباحث بالمصادر الاولية والثانوية

حدود البحث

تتمثل الواقع الاقتصادي الحالي لاقتصاديات الدول النامية وايضاً المتقدمة، وتاثيرات الأزمة المالية العالمية علي القطاعات الإقتصادية خلال الأزمة المالية العالمية حتي سنة 2008م.

فروض الدراسة

اذا كانت الازمة المالية العالمية التي يمر بها العالم هي نتاج الافراط والتفريط ، الافراط في التمويل لصالح الربح الوفير، والتفريط بالامان لصالح ركوب المخاطر العالمية فهل هناك بديل من هذه التطبيقات داخل منظومة الراسمالية الحالية؟

- **أثرت الازمة المالية العاليمة سلباً علي اقتصاديات الدول العالم ولكن بمستويات مختلفة مما يجعل تاثيرات بعض الدول خفيفة.**
- **اثرت الازمة المالية العالمية علي اقتصاديات الدول النامية ايجاباً من حيث الاستثمارات الاجنبية والانتاج الزراعي والصناعات المحلية مما ادي الي تعافيها من الاثار السالبة.**
- **تاثرت الدول العربية بالازمة المالية العالمية سلباً وفي نفس الوقت ايجاباً كنتيجة عكسية.**
- **ان الازمة المالية العالمية فرصة لتقديم وتطبيق النظرية الاقتصادية الاسلامية حتي في اواسط المجتمعات غير الاسلامية.**
- **ان النظام الاقتصادي الاسلامي هو البديل المرتقب الامثل للاقتصاد الراسمالي الحالي.**
- **ان الازمة المالية العالمية اثرت علي النظام الراسمالي سلباً بسبب استكشاف هشاشة وعدم واقعية بعض تطبيقاته الحالية.**
- **ان النظرية الاقتصادية الراسمالية التي صاغها اصحابها في ظروف تعيسه الدول النامية لا تصلح لواقع هذه الدول.**

الدراسات السابقة

رغم حداثة الموضوع الا ان هناك عديد من الباحثين واساتذة الجامعات قاموا بعدد من المؤلفات ذات الصلة بموضوع الازمة المالية العالمية ومن بين هذه المؤلفات كتاب بعنوان (الديون المصرفية المتغيرة والازمة المالية العالمية) والكاتب هو الدكتور/ عبدالمطلب عبدالحميد بتاريخ 2009م نشرته الدار الجامعية الاسكندرية ط 1 يتناول هذا الكتاب بصورة اساسية ازمة الرهن العقاري الامريكية والمفاهيم الاساسية حول التعثر من منظور مصرفي كما يتحدث عن مراحل التعجز ومؤشراته وانواع الديون المصرفية المتعثرة ومعالجتها.

ويتعرض الكاتب دور السياسات الاقتصادية والبنك المركزي وبعض التجارب الدولية في ازمات البنوك ويحلل ايضا اساليب مواجهة الازمة المالية المصرفية.

والفرق بين هذا الكتاب والدراسة الحالية الذي بين ايدينا اركز الكاتب بصورة اساسية علي التعثر والدول المصرفية بينما تركز هذه الدراسة مفاهيم الازمةالمالية نفسها اسباب الازمة المالية واثارها علي اقتصاديات الدول علي المستوي القومي ولاثاره المباشرة علي بعض الدول بعينها وتختلف ايضاً ان هذه الدراسة توصلت الي نتائج توحي ان النظريات الاقتصادية التي صاغها اصحابها في بيئات تختلف عن بيئات الدول النامية قد لا يمكن تطبيقها في بعض الدول النامية بسبب اختلاط ظروفها.

كما ان هناك كتاب بعنوان

(الازمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي)

المؤلف هو الدكتور/ ابراهيم عبدالعزيز النجار – الدار الجامعية الاسكندرية في عام 2009م حيث تحدث عن اطار العالم للازمة المالية العالمية من حيث

التعريف والاثار وتوافق الجهود العالمية في مواجهة الازمة المالية العالمية وتفاقم الدول علي اهمية تعزيز النظام المالي العالمي ومظاهر التفاقم.

***الفرق بين هذا الكتاب وبين هذه الدراسة:**

يتركز هذا الكتاب وبصورة واضحة عن ضرورة اصلاح النظام المالي العالمي وجمع الجهود الدولية لمواجهة الازمة المالية حيث يتطرق الي مجموعة الدول العشرين 20 وتساءل الكاتب هل تلتزم الدول الكبري بعدم وضع شروط للدول النامية بلاستفادة من المؤسسات الدولية من اجل تمين مصالحها.

اما دراستنا هذه فهي تختلف بكونها بحث تكميلي ولكنها تعرضت بجوانب اخري من الازمة مثل الاسباب الحقيقية للازمة واثارها علي الدول وخاصة الدول النامية ومقارنة الانظمة الاقتصادية وكيفية حل المشكلة الاقتصادية اولاً ثم حل الازمات.

***ويوجد مؤلفات كثيرة حول الازمة المالية ولكن كل له اختصاصاته وموضوع تركيزه.**

مدخل الدراسة

لكلي نفهم ابعاد هذه الازمة ، وما إذا كانت كما يقول الكثيرون من الخبراء – ماهي الا انهيار وشيك للنظام المالي والاقتصادي العالمي، او علي الاقل نهاية للرياة الامريكية المالية والاقتصادية علي العالم، فانه يتعين علينا ان نعود قليلاً الي الوراء لنري الاسس التي ينبني عليها هذا النظام والقيم الاساسية التي تم الاستهداء بها في معرض بنائه لنحكم بانفسنا علي حقيقة هذه الازمة وكيفية الخروج منها لصالحنا نحن كدول النامية ولصالح البشرية أجمع.

ومنذ حدوث هذه الازمة بل وحتي قبل ظهور ارهاصاتها، تحدث كثير من خبراء الاقتصاد عنها، شارحين ومحذرين ومقترحين للحلول. لكن الغالب علي احاديثهم ودراساتهم وحلولهم كان النظر الي الازمة من داخل سياق علوم الاقتصاد الغربي، ناقدين لها من داخلها، او مقترحين لحلول تهتدي بالاصول النظرية للفكر الاقتصادي الغربي وهم لهذا السببين من وجهة نظر د. صلاح عبدالكريم لا يسهمون في ايجاد حلول حقيقية لهذه الازمة لصالح البشرية ولا في اخراج الناس من حيرتهم.

ولهذا عند تناولنا لهذه الازمة تنطلق بالضرورة من منطلقات مختلفة، لاننا لو إنطلقنا من نفس المنطلقات فستصيبنا الحيرة التي أصابت الجميع.

الاسس الغربية:

من الممكن أن نفهم اضطرار الفقراء الي الاستدانة في بعض الاحيان افراداً كانوا او حكومات، ولكن هناك صعوبة في فهم اضطرار الاغنياء الي ذلك سواء كانوا رجال اعمال ام شركاة كبري ام حكومات الدول، يقال لنا الليل النهار انها كبري وعظمي، وانها حلم البشرية في الرخاء ونري جميعاً

انها تستولي علي ثروة الجميع وعلي كل الثروات الطبيعية، بل ان الدول العظمي الوحيدة هي ايضاً في نفس الوقت الدول المدينة العظمي ! وتجد صعوبة تستعصي علي فهم الناس عندما عرف الناس ان الجميع مدينون وبلا استثناء الجميع ! ان ما تعلمناه في قواعد الحساب انه عند الاقتراض يكون هناك دائن ومدين بنفس القيمة ولكن هنا ان الجميع مدينون وبلا استثناء !

من هو الدائن اذن لكل سكان الكرة الارضية؟ وهناك حكمة ريفية تقول ان الدين ذل من هنا يذل من؟ والنظام النقدي الحديث، لا يتم خلق النقود الا في اللحظة التي يتم فيها اقتراضها. اذان ان فعل الاقتراض هو الذي ينقل النقود الي حيز الوجود، وعليه فان عملية سداد القروض تجعل النقود تتلاشي أي انه يتم "خلق النقود من لا شيء بغرض الاقتراض".

ان كل الدول العالم وكل المؤسسات "الصناعية" الكبري في العالم تقريباً ومعظم سكان الدول الصناعية مدينون الي الجهات التي تصدر النقود الي البنوك المركزية والبنوك الخاصة والبنوك التجارية .....الخ.

ان نظام البنوك الحالي يخلق سلسلة لا تنتهي من الديون والقروض. انا نعيش في عصر النقود المحملة بالديون وكل المحتوي النقدي سوف يتلاشي اذا حدث ان تم سداد جميع الديون والقروض البنكية وبموجب النظام الحالي فان القادة السياسيين لا يمكن ان يسمحوا باي تقليص خطير سواء في الدين القومي او في ديون الافراد.

ان فرض الفوائد علي القروض هو الربا، ولكن هذا الربا اصبح امراً مؤسسياً في اطار نظام البنك المركزي.

خلق النقود والارباح علي حساب امم الدنيا

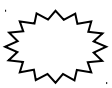

ان المحتوي النقدي الكلي في المجتمع كله اموال مدين بها شخص ما البعض لن يكون مديناً بشيء، والبعض الاخر سيكون المدينين باضعاف ما يملكون وبجمعهم معاً، فان محصلة الميزانية العامة للدولة ستكون صفراً.

ان ما يعتقده الناس بخصوص النقود اصبح وهم كبير وليس هناك شيء حقيقي الا الديون.

ان الحملة الامريكية الجديدة للهيمنة علي العالم تعتبر فرصة كبيرة لمزيد من الانفاقات (اى الديون) ولمزيد من الارباح البنكية ولمزيد من تضخم الدولار بالطبع، أي جميع مستخدمي الدولار في جميع انحاء العالم هم في حقيقة الامر الممولون الحقيقيون للامبراطورية الامريكية الجديدة، السافرة من خلال الضرائب المفروضة علي الدولار عن طريق التضخم.

ان معني هذا الامر في الحقيقة محير للعقول وهو ما ادي الي الازمة المالية العالمية والازمات السياسية وايضا تكريس التخلف في عمق الامم الضعيفة في الدول النامية. ولكن الي متي يمكن ان يدوم النظام المالي الحالي لهذه النقود المزيفة ؟

ان الاقتصاد الامريكي العملاق غارق الان في القروض مثله ومثل بقية العالم.

وعلي ضوء ما تقدم يعتبر الاقتصاد هو المحرك الاساسي لحياة أي مجتمع وعلي ضوء مؤشراته يمكن قياس مستوي تطورات أي مجتمع بل ومعرفة اتجاهات توجه العامة والخاصة في القديم ظل الاقتصاد عامل اساسي في حركة التغيير البشري ومن هنا ظلت البشرية تسعي نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادية كي تعتمد علي نفسها وتثبيت نفسها كما ان الغزو الاقتصادي اصبح يشكل عامل اساسي للبحث عن الموارد الاقتصادية، وكانت الغزوات الاستعمارية واحتلال بلدان اخري يشكل اهم الاهداف الاقتصادية

والسياسية للدول الاستعمارية، وكان نهب البلدان المحتلة من ضمن العوامل الرئيسية لمقومات الاقتصاد الاستعماري.

ومع منتصف القرن العشرين تغيرت مفاهيم الاحتلال العسكري الي مفهوم الاحتلال الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر وتحويل البلدان المستعمرة الي سلة اقتصادية وسوق لبضائعها بمختلف انواعها ومصدر مالي لخزائنها العامة والخاصة.

ولهذا اختار الباحث لدراسة هذا الموضوع كبداية لدراسة اخري يقوم بها الاقتصاديون والباحثون ، واليكم مضمون البحث:

الفصل الثاني

المفاهيم الرئيسة وأهم الأزمات المالية والاقتصادية

المبحث الأول : المفهوم التقليدي للأزمات المالية

المطلب الاول : تعريف الأزمات

المطلب الثاني : عناصر ومؤثرات الأزمة المالية

المطلب الثالث : أنواع الأزمات

المبحث الثاني : أهم الأزمات المالية

المطلب الاول : نظرة عابرة علي أبرز الازمات المالية

المطلب الثاني : أهم الازمات المالية في العالم

الفصل الثاني

المفاهيم الرئيسة للأزمات المالية والإقتصادية

المحبث الاول:

المفهوم التقليدي للازمات المالية

المطلب الاول: تعريف الأزمات

- **الأزمة في اللغة تعني: الشدة والقحط. يقال تازم الشيء أي إشتد وضاق. وتأزم أي أصابته أزمة والأزمة هي الضيق والشدة ويقال: أزمة مالية وأزمة سياسية وأزمة إنسانية.....الخ[1])**
- **أما المعني الإصطلاحي لمفهوم الأزمة بصفة عامة حول نفس هذا المعني إذ تعرف بأنه مرحلة حرجة تواجه المنظومة الإجتماعية وينتج عنها خلل، أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة، أو كلها. ويصاحبها تطور سريع في الأحداث، وما ينجم عنه عدم استقرار في**

(1) مختار الصحاح ص 15 المعجم الوجيز ص 15.

النظام الأساسي لهذه المنظومة، أو يدفع السلطة إتخاذ القرار فيها إلي ضرورة التدخل السريع لنجدتها، وإعادة التوازن لهذا النظام.[2]

- وفي إطار هذا المعني يمكن تعريف الازمة المالية التي تواجه الدولة بأنها عبارة عن موقف تتعرض له هذه الدولة ويستشعر صانع القرار فيها درجة عالية من التهديد للمصالح والقيم الجوهرية للدولة، ويتسم هذا التهديد بالمفاجأة وعدم توقع من قبل صانع القرار، فيشعر بضيق الوقت المتاح للتفكير فيه وانه يجب عليه إتخاذ القرار المناسب بصدده قبل تغير ذلك الموقف علي نحو تصعب السيطرة عليه.[3]

المطلب الثاني: عناصر ومؤشرات الأزمة المالية العالمية:

وتشير الدراسات في ضوء التعريفات السابقة إلي ضرورة توافر ثلاثة شروط في الظروف التي ترشح لحدوث أزمة وهي:

المفاجاة وعدم التوقع:

إذ لا يحدد صاحب القرار نفسه في أزمة ما، إلا إذا حدثت ظروف تتسم بعدم التوقع تهدد المصالح الاساسية المنوط بها حمايتها – كلها او بعضها. وفي هذه الحالة يمكن ان تتسم قراراته بعدم الرشادة، وينقصها التخطيط الكافي المبني علي أسس موضوعية أو قواعد علمية.

وبقدر المفاجأة في حدوث الأزمة وقدر عدم توقعها تكون قوة قسوتها متصاعدة وتصعب السيطرة عليها.

التهديد للمصالح الأساسية للدولة:

---

(2) ابراهيم عبدالعزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009م ط 1، ص 18.

(3) المرجع السابق.، ص 2.

إن مجرد المفاجاة في حدوث المشكلة لا يكفي لكي تدخل هذه المشكلة مضاف الازمات وإنما يجب أن تتصل المشكلة فضلاً عن ذلك بإحدي أو بعض المصالح الأساسية للدولة. ولا شك في ان المصالح الإقتصادية والمالية تأتي رأس المصلحة الأساسية للدولة وهذا يعني كلما حدث تهديد مفاجىء وغير متوقع لهذه المصلحة الإقتصادية إننا في أزمة.

وبقدر قيمة هذا التهديد تكون خطورة الأزمة المالية والإقتصادية، مما قد يؤدي بصانع القرار علي عدم التأني في إصداره، ويصعب عليه الترجيح بين البدائل المختلفة للخروج من الازمة أو التفكير في أسبابها.[1]

الحاجة إلي التدخل السريع من مصدر القرار:

كلما كانت الحاجة ملحة لإصدار قرار ما في مواجهة الازمة كلما كان ذلك دليلاً علي حدتها، وهذا يعني ان المدي الزمني الذي تستغرقه الأزمة يشكل أحد عناصر حدتها: بحيث تشتد خطورتها كلما كان العمر الزمني لها قصيراً وبالعكس، لأن إحساس مصدر القرار بضيق الوقت الذي يسمح له بالتدخل لنجدة المصالح التي تهددها هذه الأزمة يكن حائلاً بينه وبين دراسة البدائل التي يمكن له الإختيار من بينها لإختيار البديل الأكثر ملائمة لمواجهتها، وقد يدفع هذا بصاحب القرار علي محاولة إطالة وقت الأزمة، حتي يستطيع إتخاذ قرارات شديدة في مواجهتها.[1]

ويرتبط العمر الزمني للأزمة بمدي تشابك موضوعاتها أو تعدد طرقها. إذ تزداد حدتها كما ترتفع درجة صعوبة في التعامل معها بحسب كثرة تداخل المصالح التي تهددها فحينئذ يتسم الوقت المتاح في إتخاذ القرارات الملائمة بشأنها بضيقة وعدم كفاية.

مؤشرات الأزمات المالية:

---

(1) أحمد جمال عبدالعظيم: الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا دراسة حالة للدولة ماليزيا، رسالة دكتوراة، معهد الدراسات والبحوث الاسيوية ، 2008م، ص 5.

(1) المرجع السابق ص ص 5-15.

توجد بعض المؤشرات التقليدية التي يمكن التنبوء من خلالها بقرب حدوث ازمة مالية او إقتصادية، منها ما يتصل بالسياسات الإقتصادية الكلية، ومنها ما يتعلق بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية.

أولاً: المؤشرات المتصلة بالسياسات الإقتصادية الكلية:

يوجد العديد من المؤشرات الإقتصادية العامة التي يمكن التنبوء بها من خلال إمكانية حدوث أزمة مالية، وتتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية في الدولة وينجم عنها حالة عدم الثقة لدي المستثمرين في قدرة الاقتصاد الكلي لهذه الدولة علي تحقيق طموحاتهم الاستثمارية، حيث دائماً ما تتوجه هذه الاستثمارات الي حيث نجد المناخ الملائم للنمو Fly to Safety من بين هذه المؤشرات الآتية:-

1- الارتفاع في معدل البطالة.
2- ارتفاع معدلات الفائدة علي الودائع والقروض المحلية.
3- ارتفاع معدلات التضخم والمستوي العام للاسعار.
4- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة الي اجمالي قيمة القروض المحلية.
5- انخفاض نسبة النمو الاقتصادي بتراجع الناتج المحلي بعد ثبات استقراره.
6- ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية الي اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.
7- انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة.

ثانياً: المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للاسواق المالية والنقدية:

يمكن اجمال اهم المؤشرات التي تنبىء بقرب حدوث الأزمات المالية وتتصل بالأسواق النقدية والمالية فيما يلي:[1]

1- **غلبة الاصول المالية عالية المخاطر (كالأصول العقارية) علي سوق الائتمان.**
2- **تسرب الضعف الإداري علي الجهاز المنوط به الاشراف علي اسواق المال وقطاعات البنوك.**
3- **غياب الشفافية والافساح اللتان يمتاز بهما التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مما يحجب عن المستثمرين الظروف التي تساهم علي تقييم أصول هذه المؤسسات وبالتالي أسواق المال وقطاعات البنوك بصورتها الحقيقية.[2]**
4- **ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الاجل (الاموال الساخنة) لما لهذه الديون من أثر سىء علي القطاعات المالية بسبب سهولة دخولها إلي الدولة وخروجها منها، مما يساهم في خلخلة عنصر الملائمة للمؤسسات المالية ويساهم في عرقلة قطاع البنوك عن أداء وظائفه التمويلية.**
5- **سيطرة بعض المؤسسات علي الأسواق المالية، وما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في هذه الأسواق دخولاً وخروجاً.**
6- **غلبة سيطرة صناعات معينة علي سوق الاوراق المالية.**
7- **إنخفاض الاكتاب في اسواق الاوراق المالية.[3]**

---

(1) ابراهيم عبدالعزيز النجار، مرجع سابق ص 20.
(2) احمد جلال في فعاليات ندوة الازمة المالية العالمية وانعكاساتها علي الاقتصاد المصرى، الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع بتاريخ 9/11/2008م القاهرة، مصر. ص-5
(3) المرجع السابق.-ص-6

وتشير الدراسات الي ان التوسع المغالي فيه في منح الائتمان المحلي بمعدل يزيد عن معدل نمو النقود ينتج عنه فقدان في الاحتياطي من العملات الحرة مما يجعل العملة الوطنية مطمعاً لهجمات متتالية من المضاربات، قد يؤدي الي استنزاف الاحتياطي النقدي من العملات الحرة وتجبر الدولة علي التخلي عن مفهوم سعر التبادل.

- والواقع ان هذه الهجمات تنتج عقب وجود ارتفاع حقيقي في قيمة العملة مع تزامن ذلك بعجز في الميزان التجاري، مما يؤدي الي ارتفاع سعر صرف هذه العملة، ومزيد من العجز في الميزان التجاري بسبب ارتفاع تكلفة الواردات وتراجع قيمة الصادرات.[1])

ومن ناحية اخري فان تشابك العلاقات الاقتصادية وتداخل الروابط التجارية والمالية بين الدول في العهد الحديث يؤدي الي سرعة انتشار عدوى الازمات المالية من الدول التي تنشأ بها هذه العلاقات الاقتصادية والتجارية ويربط انتشار هذه العدوي بمدي قوة تلك الروابط بحيث يزيد تاثير الأزمة المالية في الدول الأخري مع إتساع نطاق هذه الروابط والعكس.[2])

---

(1) محمود حسني، أزمات العملة في الاقتصاد المصري الجزور والاحتمالات ن القاهرة، 1998م ، ص 11.
(2) أحمد جمال ، الأزمة في جنوب شرق آسيا ، مرجع سابق ، ص ص 6-7.

المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية:

هنالك نوعان من الأزمات المالية التي تتعرض لها الدول:

أزمات مالية تتعلق بسوق السلع والخدمات العينية (الاقتصاد العيني أو الحقيقي) وأخري تمس رؤوس الاموال (الإقتصاد النقدي).

أ- الازمات التي تتعلق بالإقتصاد العيني او الحقيقي

عادة ما يعكسها هذه الأزمات الميزان التجاري للدولة، حيث يقيس مقدار صادراتها في مقابل مقدار وارداتها وكلما كان هناك عجز في الميزان التجاري احتاجت الدولة التدخل لزيادة صادراتها من خلال زيادة الإنتاج العيني للسلع والخدمات فإذا لم تنتج في هذا وتزايد العجز في ميزانها التجاري سنة بعد الأخري كانت النتيجة تزايد مستمر في ديونها الخارجية وربما يصل بها الامر في النهاية الي التوقف عن سداد هذه الديون. فتكون امام أقسي الازمات التي يمكن ان تقع فيها.[1])

أما عن نقص الصادرات خصوصاً في الدول النامية فيرجع إلي ما يطلق عليه دورة الأعمال في الدول الصناعية أو المتقدمة حيث يساعد إزدهار الصناعة في هذه الدول علي تنشيط الطلب علي المواد الاولية التي تصدرها الدول النامية وعلي العكس حتي ذلك ينعكس الطلب علي صادرات الدول النامية في فترات الكساد التي تحل بالدول الصناعية المتقدمة فتعجز الدول النامية علي استيرادها ما تحتاج اليه من سلع ضرورية وخاصة عند ارتفاع اسعارها في تراكم الديون علي الدول النامية والناشئة في مجال التصنيع.[2])

ب- الازمات التي تمس رؤوس الأموال الإقتصادية:

تنتج الازمات النقدية بصفة اساسية بسبب زيادة كفاءة تكلفة الائتمان وزيادة معدل الفائدة علي القروض المحلية والخارجية التي تحصل

---

(1) ابراهيم عبدالعزيز ، مرجع سابق ، ص 24.
(2) المرجع السابق ، ص 25.

عليها الدولة، وتزيد معدل التضخم بها ذلك أن حصول الدول النامية علي قروض وفوائدها في آجال استحقاقها. وعند الاتفاق علي الاقتراض بسعر الفائدة ثابت، تكون المخاطرة محسوبة اما عند الإقتراض بمعدلات فائدة متغيرة فإن أي تغيير في سعر الفائدة علي العملات الاجنبية بالزيادة يؤثر سلباً علي قدرة الدول المدينة علي السداد وهنا تنشأ الازمة المالية. ويرتبط ذلك تغير في سعر صرف العملات الوطنية في مواجهة العملات الاجنبية الحرة في علاقتها ببعضها البعض إذ أن ارتباط عملة الدولة بالدولار علي سبيل المثال – وتغير سعر صرف الدولار في مقابة العملات الاخري يؤثر علي قيمة العملة الوطنية إيجاباً وسلباً كما ان إلاتفاع معدل التضخم للعملة الوطنية يؤدي إلي إنخفاض قيمتها في مواجهة العملات الاجنبية الاخري وبالتالي تكون تكلفة الدين الخارجي بالنسبة لها كبيرة ، مما تبين بقرب حدوث أزمة مالية.[1])

ومن جهة أخري قد تضع الدول المتقدمة قيوداً علي الاقراض للدول فتواجهه الدول النامية نقصاً في السيولة في الوقت الذي تجد نفسها ملزمة بسداد مديونياتها الخارجية بالعملات الحرة الاجنبية فتضطر إلي مواجهة ذلك حتي عائداتها الجارية علي حساب وارداتها من السلع، بما في ذلك السلع الرأسمالية التي تعتمد عليها هذه الدول في التنمية ، وينشأ عندئذ نوع من الازمات المالية النقدية.[2])

---

(1) خلاف عبدالجبار خلاف ، ندوة الازمة المالية وانعكاساتها علي الاقتصاد المصري. الجمعية المصرية للفحصاء والتشريع 9/1/2008م.

(2) المرجع السابق 7.

المبحث الثاني: أهم الازمات المالية

المطلب الأول: نظرة عابرة علي أبرز الازمات المالية:

- في ديسمبر عام 1720م حدثت أزمة في بريطانيا إثر مخاوف تسببت في إفلاس شركة "بور الشمال" وبنك لوو" البريطاني. وفي سنة 1812م واجه النظام الرأسمالي الذي تأسس سنة 1740م. أول ازمة مالية وإن كان سببها يرجع إلي نقص في المخزون السلعي.

- وفي خلا عهد الخديوي إسماعيل باشا (1863-1879) شهدت مصر ازمة مالية علي إثر توسع طموحاتها في مجالات الزراعة والصناعة وغيرهما ورغبته في بناء دولة عصرية فضلاً عن تزايد نفقاته الشخصية سواء في إقامة الحفلات او تقديم الهدايا للسلطان العثماني، مما اضطر في النهاية الي الاستدانة من الخارج وادي عجز عن سداد هذه الديون مما ادي إلي حدوث أزمة مالية كبري سمحت بالتدخل الاجنبي المباشر من انجلترا وفرنسا وفرض شروطهما الإنتهازية.[1]

- وفي سنة 1882م وإنهيار بنك الاتحاد العام الفرنسي وتسبب ذلك في إفلاس العديد من البنوك وإهتزت بورصتا "لبون وباريس" وغرقت فرنسا في أزمة مالية إقتصادية كبري.

- وفي سنة 1929م إنهارت بورصة "وول استريت" ومن هذه الازمة بدأ الكساد الكبير في الولايات المتحدة، وإمتد تأثيره علي العالم وخصوصاً أوربا.

---

(1) 18/8/2008www.rtarabic.com

- وفي يوم 19 اكتوبر 1987م إنهارت بورصة " وول استريت" ايضاً وخسر مؤشر داو جونز 22.6% في يوم واحد بعد تسجيله عجزاً تجارياً كبيراً كما تراجعت مؤشرات البورصات الأخري نتيجة تداخل اسواق المال العالمية.[2]

- وفي سنة 1994م تعرضت المكسيك لازمة مالية عصفت "بالبيزر" المكسيكي حت بلغ معدل التضخم الراكض بها 10205%.

- وفي سنة 1997م تعرضت ثماني دول من جنوب شرق آسيا لازمة مالية شديدة، بعد ان شهدت عقدين كاملين من الرواج والازدهار او صفة صندوق النقد الدولي بالمعجزة الاسيوية.

- وفي شهر اغسطس 1998م شهدت روسيا ازمة مالية ارتبطت في جزء منها بالازمة المالية الاسيوية فإنهار "الروبل" الروسي بخسارته 60% من قيمته خلال أحد عشر يوماً فقط (بينها 17.113% في يوم اغسطس وحده).[1]

- وفي سنة 1999م كانت البرازيل ضحية ازمة مالية شبيهة.

- وفي عام 2000م شهر ابريل سجل مؤشر "ناسداك" لأسهم الإنترنت والتكنولوجيا تراجعاً بنسبة 27% خلال اسبوعين فقط بنسبة 39.3 علي مدة سنة وإنعكس هذا علي كل النشاطات الإقتصادية.

- وفي شهر سبتمبر عام 2001م أغلقت بورصة نيويورك لمدة اسبوع كامل بعد الحدث الشهير "سبتمبر وتعرض مؤشر "داوجونز" لأكبر تراجع في تاريخه في عدة نقاط بلغ 68481 نقطة بما يعادل 7.3%.

وفي عام 2001م ايضا تعرضت كلا من الارجنتين وتركيا لأزمنات مالية، وترتب علي ذلك الازمة المالية التركية في ذلك الوقت ان قامت البنوك بسحب نسبة كبيرة من قروض الائتمان بلغت 35% من غجمالي القروض التي سبق منحها.

---

(2) خلاف عبد الجبار ، مرجع سابق.ص-8

(1) موقع روسيا اليوم www.rtarabic.com

كما أن تركيا شهدت قبل ذلك عام 1994م ازمة مالية اسوأ من هذه حيث أدت إلي إنكماش إقتصادي لم يكن مسبوقاً.[2])

- وفي سنة 2002م شهدت شركة الطاقة الامريكية "انرون" وشركة الإتصالات الامريكية "وورد كوم" اثرت بالسلب علي سوق المال في العالم وخاصة الدول الصناعية بمعدلات مختلفة بلغت نسبتها 43.9% في بورصة "فرانكفورت" في المانيا و 33% في بورصة "باريس" و 24.8% في بورصة "لندن".

- وهكذا يتضح لنا أن دول العالم قد دأبت علي مواجهة الازمات المالية والاقتصادية في العصر الحديث غير ان النظر الي هذه الازمات يبين لنا أهمية التوقف علي أربعة أزمات كبيرة.

(2) المرجع السابق.-18-8-2008

المطلب الثاني: أهم الازمات المالية في العالم:

1- **أزمة الكساد الكبير.**

2- **الأزمة اليابانية.**

3- **الأزمة المكسيكية.**

4- **الأزمةالجنوب الشرق الآسيوية.**[1]

لعله يكون الصواب التوقف عند أربعة من الأومات المالية السابقة لإعتبارها من أهم تلك الازمات في علاقتها بالأزمة المالية العالمية.

1- **أزمة الكساد الكبير (1929 -1933)**

تعد أزمة الكساد الكبير the great depressions criss **أول أزمة مالية علمية ذات آثار بالغة في جميع المجالات ويمكن القول أنها كانت السبب في تغيير البناء الهيكل للنظام المالي العالمي.**

وقد جاءت هذه الازمة 1929م في أعقاب فترة شهدت فيها الولايات المتحدة إزدهار غير مسبوق حيث عمرت الأموال جميع الشركات والبنوك والشركات الأمريكية ، وتم توظيف جزء كبير منها في سوق الاوراق المالية فساهم هذا في جلب المزيد من الازدهار والانتعاش إلي السوق الامريكية.[2]

وبفضل التيسيرات الائتمانية التي منحها الجهاز المصرفي لذوي الدخول المنخفضة تمكن الكثيرون من الاستثمار في البورصة، وبحلول عام 1929م كانت اسعار الاسهم قد تضاعفت اربع مرات خلال خمسة سنوات فارتفعت قيمة مؤشر "داو جونز" في الاسهم الرئيسية ببورصة نيويورك في

---

(1) جريدة الاهرام: السنة 133، العدد 44540 ، الصادر بتاريخ 16/11/2008م.

(2) www.aljazeera.net 3/10/2008.

سبتمبر سنة 1929م الي 381.7 نقطة صعوداً من 66.75 نقطة فقط في ديسمبر سنة 1920.

- وحذر العديد من الاقتصاديين من انفجار "بمقدار 21 نقطة واستمر سوق الاوراق المالية في الانهيار حتي بلغت خسارة البورصة في نيويورك 13 نوفمبر التالي 30 مليار دولار واستمرت حتي ان الاسواق المالية قد استغرقت 25 عاماً من هذه الكارثة واستعادة اسهمها لقيمتها الاصلية.[3]"

2- الأزمة المالية المكسيكية لعام 1994م

بدأت مقدمات الازمة المكسيكية the mexicos 1994 financial crisis منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين في أعقاب عقد كامل من ركود النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم التي شهدتها المكسيك في خلال الفترة من منتصف السبعينات الي منتصف الثمانينات من القرن العشرين بعدها لجأت الحكومة المكسيكية الي وضع خطة لتحرير قطاع التجارة إعتباراً من عام 1985م بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم اقتصاد السوق. كما سعت الي استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار فيها، وساعدها علي تحقيق ذلك عاملان أساسيان هما:

- **العامل الاول داخلي**: وهو قيامها بتخفيض القيود التي تحد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها.

- **العامل الثاني خارجي**: وهو إنخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الامريكية المجاروة.[1]"

3- أزمة اليابان:

إتفق معظم الإقتصاديين علي ان سبب الأزمة المالية التي شهدتها اليابان خلال الفترة من 1993 حتي سنة 2000م كان في الفقاعة التي شهدها

---

(3) www.asharqalawsat.com

(1) ابراهيم عبدالعزيز ، مرجع سابق ، ص 31-32.

الإقتصاد الياباني خلال العقد التاسع من القرن الماضي والتي إعتمدت في قوتها علي النمو السريع للإقتصاد الياباني خلال الفترة من 1950 حتي 1973م. فتضخمت أسعار العقارات وانتشرت المضاربات في هذا القطاع وكثر معدل الاقتراض للغستثمار فيه فزادت القروض التي استندت إلي ضمانات ذات مخاطر عالية، فضلاً عن إنعدام الشفافية في القطاع المصرفي مما أدي إلي شيوع عدم اليقين لدي المستثمرين بالنظام المالي الياباني.

ونراجع تقييم الائتمان للمؤسسات المالية اليابانية بمعرفة وكالات التقييم الأمريكية وكانت النتيجة هي هذه الازمة الشديدة التي اوجعت الإقتصاد الياباني والتي بلغت قيمتها في سنة 1995م حيث أفلس 14 بنكاً من بين أكبر 21 بنكاً في اليابان وورث القطاع المصرفي في ترليونات من القروض المعدومة وأطرت اليابان إلي الاقتراض من الخارج لدعم مؤسساتها المالية حتي بلغت مديونيتها الخارجية في شهر ديسمبر 1994 مبلغ 1612 مليار دولار كقروض أجنبية.[1]

وظل البنك المركزي الياباني سبع سنوات كاملة في محاولات دائمة للسيطرة علي الازمة المالية ومنع إنتشارها خارج حدودها. ولذلك اطلق علي العقد العاشر في القرن الماضي انه العقد الضائع في اليابان the lost decade وتسبب هذا في تعرض السلطات المالية في البلاد لإنتقادات أبان هذه الازمة حتي عام 2000م إلا أنها استطاعت وضع قواعد آمنة للبنوك Anew Safty net تسير عليها فيما بعد اعتباراً من شهر ابريل سنة 2001م.[2]

3- أزمة دول جنوب شرق آسيا:

---

(1) نفس المرجع –ص 32س

(2) المرجع السابق. –ص 32

وتعتبر أزمة دول جنوب شرق آسيا من أشهر الازمات المالية بالنظر إلي تاريخ هذه الدول مع التقدم الإقتصادي خلال ما يراقب من عقدين من الزمان قبيل الازمة وإستمرار الازمة لمدة طويلة طالت خلالها الكثير من الدول، ولذا لم تفلح أي ازمة تالية لها بما فيها أزمة 11 سبتمبر سنة 2001م في صرف الاذهان عن خطورة الازمة الاسيوية حتي اتت الأزمة العالمية سنة 2008م.فقد حققت دول جنوب شرق آسيا نموءاً إقتصادياً باهراً ووصفه صندوق النقد الدولي لسنة 1993م بالمعجزة الآسيوية بعد ما سبق له وصف تجربة هذه الدول من قبل بأنها نموذج يبين اسباب فقر الأمم وإنتشار البطالة.[3]

هذا النمو الاقتصادي الكبير كان راجعاً إلي إزدهار القطاع الغنتاجي والتقني في هذه البلدان بفضل السياسة التي اتبعها باستيراد المواد الخام وتوجهها نحو القطاع الانتاجي ذو الوفرة في عنصر العمل وقد عنت هذه الدول من البطالة قبل الصحوه وندرة لرأس المال ثم إعادة تصديرها إلي الخارج.[4]

ونتج عن ذلك إرتفاع معدل مشاركة هذه الدول في التجارة الدولية حيث ارتفعت قيمة صادراتها إلي إجمالي الصادرات العالمية من 103% سنة 1980م إلي 60% سنة 1995م كما بلغ نصيبها من الواردات 606% سنة 1995 إرتفاعاً من 30% سنة 1980م.[1]

هذا النمو في الاقتصاد العيني صاحبه نمو مطرود في الإقتصاد النقدي، حيث توسعت الانشطة المالية أيضاً ولكن بصورة مغالي فيها تجاوزات التقدم المزدهر في الإقتصاد العيني إعتماداً علي تفرد الإقتصاد

---

(3) احمد جمال عبدالعظيم ، الأزمة المالية في جنوب شرق اسيا ، دراسة حالة ماليزيا رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث الاسيوية، صأ ، 2008م.

(4) المرجع السابق ، ص 45-46.

(1) التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية سنة 1997م مؤسسة الاهرام، القاهرة، ص 99.

الاسيوي في هذه الفترة وتبددت مظاهر النشاط في أسواق الإقتصاد النقدي في تزايد الطلب علي العملة الوطنية فزاد معدل البنوك الوطنية إلي الاستدانة من الخارج لتلبية الحاجة الدائمة إلي تمويل المشروعات المحلية، علي إثر ذلك مديونيات البنوك الوطنية للمؤسسات الأجنبية.[2]

*وهكذا يتضح لنا من كل ما تقدم أن الازمات المالية تعاقبت عبر التاريخ وإن معظم دول العالم تتعرض لمثل هذه الازمات، وإن إختلف نطاق كل ازمة عن الاخري، فما هي إذاً حقيقة الازمة المالية الكبري التي طالت العالم إعتباراً من منتصف سبتمبر سنة 2008م ، والتي لم يتردد احد من الإقتصاديين – أو من غيرهم – في وصفها بالعالمية Global، لكونها استدعت إلي الأذهان أزمة الكساد الكبير؟

ولم تكن هذه الأزمة مفاجأة حيث أن اجراس الخطر كانت قد بدأت تدق ببدأ الأزمة منذ عام 1995م حيث تزايد حجم العجز في موازين مدفوعات دول جنوب شرق آسيا وتساعد القلق ضعفه وهشاشته.[3]

الفصل الثالث

الإقتصاد الاسلامي والاقتصاديات الوضعية

المبحث الاول: مجالات اهتمام الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

المطلب الاول: مجالات اهتمام علم الاقتصاد

---

[2] أحمد جمال عبدالعظيم، المرجع السابق.-ص-33

[3] www.neelwalfurat.com

المطلب الثاني: المشكلة الاقتصادية

المطلب الثالث: النظرية الاقتصادية والدول النامية

المبحث الثاني: نظام الاقتصاد الاسلامي

المطلب الاول: تعريف الاقتصاد الاسلامي

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الاسلامي

المطلب الثالث: اركان الاقتصاد الاسلامي

المطلب الرابع: تزايد الاهتمام بالنظام المصرفي الاسلامي

المبحث الثالث: واقع الحل االاسلامي للأزمة المالية العالمية والحل الوضعي

المطلب الاول: الرأسمالية الاخلاقية

المطلب الثاني: الاجراءات الوقائية والعلاجية للازمة المالية من منظور اسلامي

المطلب الثالث: معالجة الأزمة المالية العالمية من منظور وضعي

المطلب الاول: مجالات اهتمام علم الاقتصاد

ان اول سؤال يتطرق للقارىء في مبدا دراسته لأي علم من العلوم عادة ما يكون عن الامور والمسائل التي يختص هذا العلم ببحثها.

وبصورة عامة نستطيع ان نؤكد ان المسائل التي يعالجها علم الاقتصاد تحتل اهتمام الفرد في حياته اليومية والمجتمع في دابه المستمر نحو تحقيق قدر اكبر من الرفاهية. فعلم الاقتصاد يختص بمسائل حيوية تهم

أي فرد في محاولاته وجهوداته الدائمة من اجل الحصول علي الدخل ، مثل انواع الوظائف المتاحة، طبيعة العمل في كل منها والدخل الذي يمكن اكتسابه من كل منها .. الخ

واذا كان فعلا يشغل فعلا وظيفة معينة او يقوم بمشروع معين فهل هذه الوظيفة او هذا المشروع يعني له الحصول علي اكبر قدر ممكن في حدود امكانياته الانتاجية أي قدرته علي العمل او الموارد الاخري التي يمتلكها مثل عقار او قطعة ارض او راس مال.

فاذا ما حصل الفرد فعلا علي دخله فان علم الاقتصاد يهتم بالطريقة التي ينفق بها هذا الدخل، كم ينفق الفرد علي اشباع حاجاته من السلع الاستهلاكية والخدمات وكم يبقي من دخله في صورة مدخرات ليتقي بها طوارىء المستقبل المجهولة او ليزيد من دخله باستثمار هذه المدخرات وفي حدود ذلك الجزء الذي ينفقه الفرد علي الاستهلاك سواء بمثل نسبة منه او كل الدخل.[1]

يختص علم الاقتصاد بمسائل مثل كيفية توزيع الانفاق بين السلع والخدمات المختلفة التي تشبع حاجاته، وفي حالة ارتفاع سعر احدي السلع المستهلكة يهتم علم الاقتصاد بالكيفية التي يتعرف بها الفرد أو الجماعة ازاء هذا الارتفاع. هل يقلل الفرد من استهلاكه للسلعة التي ارتفع ثمنها وباى قدر؟ وهل هناك احتمال ان يزداد الاستهلاك من السلعة التي ارتفع ثمنها او ان يبغي هذا الاستهلاك ثابتاً؟[2]

وأيضاً في حالة إنخفاض سعر إحدي السلع المستهلكة: هل يبقي الفرد علي استهلاكه لهذه السلعة بنفس الكميات ام يزيد من استهلاكه او يقلل

---

(1) عبدالرحمن يسري احمد، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، 2007 الاسكندرية، ص 1.
(2) المرجع السابق ، ص 1-2.

منها؟ كل هذه الامثلة لاسئلة يختص بها علم الاقتصاد في محاولة العوامل التي تؤثر علي رفاهية الفرد.

كما ان هناك اموراً يبيحها علم الاقتصاد وتهم المجتمع ككل مثل نوع السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة من اجل زيادة الانتاج والتقليل من البطالة او في نواحي صيانة المدارس والمستشفيات اوالطرق ومد شبكات الكهرباء او المياه الصحية للشرب او الصرف الصحي وتكلفة هذه المشاريع، كيفية تمويلها والنفع المتوقع منها للمجتمع.[1]

علم الاقتصاد يختص ايضاً بعدد من المشاكل الخطيرة التي يجابهها المجتمع والتي ينبغي البحث عن حلول سريعة وسليمة لها، وعلي سبيل المثال مشكلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية وهي تتلخص في كيفية رفع متوسط الدخل الفردي بطريقة تضمن تطبيق الفجوة الكبيرة بين مستوي المعيشة في هذه الدول ومستوي المعيشة في الدول المتقدمة اقتصادياً وما هي أكفأ طريقة لإحداث التنمية الاقتصادية؟ ما هي حقيقة المشكلة السكانية وما هي اسبابها ويختص علم الاقتصاد النمو الاقتصادي ومستوي الناتج الكلي في المجتمع والدورات التجارية والقيم النقدية والقيم الحقيقية والعمالة والبطالة وقوة العمل.[2]

إذاً هي أمثلة فقط وليست جموع المسائل التي يختص بها علم الاقتصاد.

---

[1] اسماعيل أحمد الشناوى والسيد محمد احمد الشربيني مقدمة الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الاسكندرية،2007م ص 7-8.
[2] المرجع السابق، ص 10.

المطلب الثاني: المشكلة الاقتصادية:

تتميز الموارد الاقتصادية بانها قد تتوافر بكميات محدودة او غير محدودة، او بمعني اخر قد تكون تلك الموارد بها وفرة نسبية او ندرة نسبية، وندرة الموارد لا تقاس بالكمية المتاحة منه ولكن تقاس ايضاً بمدي الاحتياج الي هذا المورد، فاذا كان المورد متاحا بكميات كافة لاشباع كافة الاحتياجات منه اشباعاً تاماً فان المورد لا يكون نادراً، ويمثل في هذه الحالة مورداً حراً لا ثمن له مثل الهواء وبالتالي لا يمثل مشكلة اقتصادية، اما اذا كان المورد متاحاً بكميات لا تكفي لاشباع كافة الاحتياجات منه، فانه سيكون له سعر ويصبح بذلك مورداً نادراً، وكلما زادت درجة ندرة الموارد كلما زاد السعر، وعلي ذلك تكون ندرة الموارد هي مسألة نسبية تتحدد بمدي الاحتياج الي هذا المورد من ناحية (الطلب علي الموارد) والكميات المتاحة من الموارد (عرض الموارد) من ناحية اخري.[1]

والموارد الاقتصاية ليست فقط ذات ندرة نسبية وانما ايضاً تتميز بوجود استخدامات متعددة لها، وهذا ما يدفعنا الي مفهوم تكلفة للفرصة البديلة والتي تعني ان تكلفة الفرصة البديلة لاختيار معين هي قيمة افضل بديل رغم التضحية به في سبيل البديل المختار فعلا، فعلي سبيل المثال اذا كان لدينا قطعة ارض زراعية يمكن زراعتها فقط بثلاثة محاصيل زراعية هي أ وب ج فاذا كانت الفرصة (أ) هي افضل الفرص ورغم اتخاذ القرار زراعة الارض بالمحصول (أ)فان تكلفة الفرصة البديلة لهذا القرار هو قيمة المحصول (ب) و(ج) ايهما اعلي.[2]

---

(1) محمد فوزي ابو السعود – مقدمة في الاقتصاد الجزئي – الدار الجامعية – الاسكندرية – 2005م – ص 7-8.
(2) المرجع السابق ص 8.

وبمعني اخر فان مفهوم تكلفة الفرصة البديلة يعني ان اتخاذ القرار باستخدام المورد النادر في استخدام معين يترتب عليه التضحية باستخدام اخر بديل.

ويمكن تلخيص الاسباب الرئيسية لوجود المشكلة الاقتصادية في سببين رئيسيين هما:

1- **الندرة النسبية في عناصر الانتاج.**

2- **تعدد الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات المختلفة.**

اما اركان المشكلة الاقتصادية او بمعني اخر اهم القرارات التي يجب حسمها في صياغ حل المشكلة الاقتصادية فانه يمكن تلخيصها في محاولة الاجابة علي التساؤلات التالية:

1- **ماذا ينتج؟**

بمعني تقرير الحاجات من السلع والخدمات الاولي بالاشباع من غيرها، وبالتالي تحديد ما هي السلع والخدمات التي يجب علي المجتمع انتاجها.

2- **كيف ينتج؟**

بعد تقرير ما هية السلع والخدمات التي يجب انتاجها يبرز التساؤل التالي وهو تحديد الطريقة الفنية للازمة للانتاج وما هي عوامل الانتاج المطلوبة في العمليات الانتاجية وما هي طرق المزج الفنية المفروض استخدامها في العملية الانتاجية؟

3- **لمن تنتج؟**

بعد ان يتم انتاج السلع والخدمات تواجه التساؤل عن كيفية توزيع تلك السلع والخدمات علي افراد المجتمع.[1])

4- **ما هو ضمان الاستمرار؟**

---

[1] محمد فوزي ابو السعود – مرجع سابق ص 9-10.

طالما ان المجتمع متحرك وليس ساكن يعني زيادة للسكان وزيادة احتياجهم عبر الزمن فان التساؤل الذي يفرض نفسه هو كيف تضمن دائماً تحقيق التوازن بين المطلوب من السلع والخدمات، والمعروض منها في كل الفترات الزمنية، او بمعني اخر كيفية ضمان استمرارية قدرة المجتمع علي اشباع الحاجات المتزايدة من السلع والخدمات.

ومشكلة تحقيق التوازن بين الطلب والعرض خاصة بالأجل القصير، اما مشكلة التحقيق زيادة ملموسة في معدلات النمو فهي خاصة بالاجل الطول.[2]

المطلب الثالث: النظرية الاقتصادية والدول النامية

ان الغالبية العظمي من النظريات الاقتصادية التي نجدها حتي الان في كتب الاقتصاد هي نظريات من عمل اقتصاديين عاشو في دول الغرب (بريطانيا، فرنسا، المانيا، السويد، النمسا، الولايات المتحدة الامريكية، او عموماً في دول العالم المتقدم وتاثروا بلا شك بتاريخهم بالبيئة الاقتصادية التي عاصروها وبالفلسفات التي اعتنقوها.

واذا كانت النظرية الاقتصادية هي نظرية علمية يعتمد اطارها علي ملاحظة الواقع حيث تتالف بعض افتراضاتها من حقائق مصورة للواقع في صورة مبسطة بينما تبقي افتراضاتها المفسرة اكتشاف الواقع، فهل نحن في الدول النامية نخطي الطريق بدراسة النظرية الاقتصادية الغربية؟؟

هل نرفض من هذه النظرية ونحاول تكوين اخري تلائم ظروفنا مبتدئين من واقع او ضاعنا الاقتصادية والمشاكل التي نواجهها؟

---

[2] المرجع السابق.

ام هل نحاول تكوين نظرية مثالية تاخذ في حسابها من جانب بعض الظروف الواقعية وتضع من جانب اخر اهدافاً تبغي تحقيقها؟ والاجابة علي هذه الاسئلة لا تتم بالسهولة اطلاقاً ولن تكون نهائية واذا تعرضنا بعض من هذه التساؤلات لكي يستفيد الدارس الذي ينتمي الي الدول النامية كما هو حالنا نحن.[1])

اولاً: هناك من بين الاقتصاديين من يعتقد بان النظرية الاقتصادية يمكن ان يكون لها صفة العمومية بمعني صحتها في أي زمان ومكان! هذا الرأي مرفوض لدينا ولو صح لبطلت بالطبع المناقشة السابقة والتي تحكم بان النظرية إنما تنشأ لتفسير الواقع وترتبط من حيث إفتراضاتها واطارها ، ولكن هناك امر يمكن التسليم بصحته الا وهو ان تكون النظرية الاقتصادية تعتمد احياناً علي افتراضات مؤسسة علي درجة عالية من التجريد.[2])

ثانياً: هناك العديد من النظريات التي تكونت وتطورت علي يد عدد من المدارس الاقتصادية في الدول المتقدمة في المراحل الأولي لنمو هذه الدول وبالرغم من ان هناك اختلافاً كبيراً في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفلسفات السائدة بين الدول المتقدمة حينما كانت تمر بمراحلها الاولي في النمو الاقتصادي وبين الدول النامية الا ان أي اختلاف واقع للظروف الاجتماعية تتاثر بها النظريات الاقتصادية) الا ان هناك من يؤكد ان الدول النامية تستطيع الانتفاع الي حد ما من دراسة هذه النظريات.

وفي هذا الرأى بعض الصحة.

ولكن المسألة الهامة هي ان عدم رفضنا للنظرية الاقتصادية التي تكونت وتطورت علي يد مدارس اقتصادية لم تتاثر بواقعنا وفلسفتنا لا يعني

---

(1) عبدالرحمن سري، مرجع سابق، ص 16.
(2) المرجع السابق، ص 16.

اطلاقاً اننا لسنا في حاجة ماسة لأن نبتكر لانفسنا ما يلائمنا. تلك هي المهمة الخطيرة التي يقع عبئها حالياً.[1]))

المبحث الثاني: نظام الاقتصاد الاسلامي

المطلب الاول: تعريف الاقتصاد الاسلامي

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الاسلامي

المطلب الثالث: اركان الاقتصاد الاسلامي

(1) المرجع السابق.

المطلب الاول: تعريف الاقتصاد الاسلامي

الاقتصاد الاسلامي هو الاحكام والقواعد الشرعية التي تنظم طرق كسب المال وانفاقه واوجه تنميته واحكام الاقتصاد الاسلامي تنقسم الي نوعين هما:

الأولي: الأحكام الثابته:

وهي ما كانت ثابته بادلة قطعية او رجعية الي اصل قطعي في الكتاب او السنة او الاجماع مثل حرمة الربا، وحل البيع، كما في قوله تعالي (واحل الله البيع وحرم الربا) (البقرة 275)ن وكون الرجل مثل حظ الانثيين هي الميراث كما في قوله تعالي: (للذكر مثل حظ الانثيين) (النساء 11)، وحرمت دم ومال المسلم للحديث (ان الله قد حرم دماءكم واموالكم) وتمتاز هذه الاحكام انها لا تتغير مهما تغيرت الازمنة والامكنة.

الثانية: الاحكام المتغيرة، وهي الاحكام الثابته بالادلة الظنية في سندها او في دلالتها والمتغيرة تبعاً لمقتضيات المصلحة.

وهذه الاحكام قد تتغير احكامها باختلاف احوال النظر فيها فيه خاضعة لاجتهاد العلماء وتغيرها بحسب مصلحة الزمان والمكان.[1])

---

[1] مسفر بن علي القحطاني ، النظام الاقتصادي في الاسلام، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن 2002 – ص 2.

ولهذا فان الاقتصاد الاسلامي هو مجموعة من المبادىء والاصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الاسلامية التي وردت في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، والتي يمكن تطبيقها بما يتلائم مع ظروف الزمان والمكان، ويعالج الاقتصاد الاسلامي مشاكل المجتمع الاقتصادية وفق المنظور الاسلامي للحياة. [2]

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الاسلامي:

أولاً: الاقتصاد الاسلامي جزء من نظام الاسلام الشامل، ولذلك لا ينبغي لنا ان ندرس الاقتصاد الاسلامي مستقلاً عن عقلية الاسلام وشريعته، لان الاقتصاد الوضعي بسبب ظروف نشأته قد انفصل تماماً عن الدين واهم ما يميز الاقتصاد الاسلامي هو ارتباطه بالدين الاسلامي وعقيدته وشريعته.

وارتباط الاقتصاد الاسلامي بالعقيدة بيد وفي نظر الاسلام الي الكون باعتباره مسخراً للانسان ولخدمته، ويبدو كذلك في قصة الحلال والحرام التي تشغل المسلم عند اقدامه علي معاملة من المعاملات، وايضاً في عنصر الرقابة الذي يحسه المسلم من عالم الغيب وتفصيله كالاتي:

1- ولذلك النشاط الاقتصادي الاسلامي طابع تعبدي بان أي عمل يقوم به المسلم اقتصادياً او غير اقتصادي يمكن ان يتحول من عمل مادي عادي الي عباده يثاب عليها اذا اقتصد المسلم بعمله هذا وجه الله سبحانه وتعالي.

2- للنشاط الاقتصادي الاسلامي هدف سام:[1]

---

[2] حسن مدني، الاقتصاد الاسلامي، المكتب التعاوني للدعوة – رياض، 2008م، ص 1.

[1] www.Ahmed.com/node/7/3 موقع الشيخ ناصر بن محمد الاحمد.

تهدف النظم الوضعية الاقتصادية من الرأسمالية والاشتراكية إلي تحقيق النفع المادي وحده لاتباعها ذلك هو هدفها، وكان من نتيجة ذلك تلك المنافسات الطاحنة التي تدور بين المعسكرات للدول المختلفة بهدف السيطرة الاقتصادية واحتكار الاسواق ومصادرة المواد الخام في البلاد المختلفة.

3- الاقتصاد الاسلامي يحقق التوازن بين مصلحة الفرد والجماعة فالنظام الرأسمالي ينظر الي الفرد علي انه محور الوجود والغاية منه، فهو يمنح مصلحة ويقدمها علي مصلحة الجماعة كلها.[2]

ويعلل النظام الرأسمالي موقفه هذا من الفرد بانه لا يوجد ثمة تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وان الافراد حين يعملون علي تحقيق مصالحهم الشخصية الخاصة فانهم في الوقت نفسه يحققون مصلحة الجماعة ونتج عن هذا الموقف مساوي عديدة منها:

تفشي البطالة والتفاوت الكبير بين الدخول والثروات وظهور الاحتكار.

والنظام الاشتراكي علي العكس من النظام الراسمالي يقدم مصلحة الجماعة علي مصلحة الفرد بل هو يضحي تماماً بمصلحة الفرد في سبيل مصلحة الجماعة ، وبناء لي ذلك فقد الغي النظام الاشتراكي الملكية الفردية لادوات الانتاج الغاء تاماً، كما الغي الحرية الاقتصادية العامة اى ملكية الجماعة وحريتها.

*اما الاقتصاد الاسلامي فهو لا يفترض مقدماً ان هناك تعارضاً بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وتقوم علي رعاية المصلحتين معاً ومحاولة تحقيق التوازن بينهما، فيعترف بالملكية الجماعية، فلا يلغي اياً منها في سبيل الأخري.

---

[2] المرجع السابق.

*أما إذا كان هناك تعارض بين مصلحة الفرد والجماعة وتعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما، فإن الاسلام يقدم مصلحة الجماعة علي مصلحة الفرد.

المطلب الثالث: الاركان الاساسية للاقتصاد الاسلامي:

ان الاقتصاد الاسلامي لا يتفق مع الظامين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي ولكن يجمع بينهما فيما يحقق مصلحة الجميع ومن اركانه الاساسية الاتي:

1- الملكية المزدوجة (الخاصة والعامة)

فالاقتصاد الاسلامي منذ البداية يقر الملكية الفردية والملكية الجماعية ويجعل لكل منهما مجالها الخاص الذي تعمل فيه.

فالاقتصاد الرأسمالي رغم قيامه علي الملكية الفردية وكرهيته للملكية الجماعية، الا انه إزاء طغيان الملكية الفردية وعزوفها عن القيام بالمشروعات الاساسية اللازمة للاقتصاد القومي فقط اضطر الي الاخذ بفكرة الملكية

العامة في صورة تاميم بعض المشروعات الخاصة او قيام الدولة ابتداءً ببعض المشروعات الاقتصادية التي يعزف عليها الافراد وخير شاهد علي ذلك عمليات التاميم والتدخل في النشاط الاقتصادي التي لجات اليها الدول الرأسمالية منذ السنوات السابقة علي الحرب العالمية الاولي والثانية وغير بعيد خلال الأزمة المالية العالمية ما حصل من تاميم للمؤسسات وضخ للاموال وتدخل حكومي تقره الحكومات.[1]))

الملكية المقيدة، واذا كان المال كله لله فإن يد البش عليها يد استخلاف أي أن البشر خلفاء عن الله في استعمال هذا المال والتصرف فيه. كما قال تعالي: (آمنو بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه).

*الحرية الاقتصادية المقيدة ولا يسمح الاقتصاد الاسلامي للافراد بحرية إقتصاد مطلقة كما في الرأسمالية المطلقة او الاشتراكية النقيصية.

3- التكافل الاجتماعي ومؤدي التكافل الاجتماعي هو ان تضمن الدولة لكل فرد فيها مستوي لائق للمعيشة.[2]))

المطلب الرابع: تزايد الاهتمام بالنظام المصرفي الاسلامي

جاءت هذه الأزمة المالية العالمية لتوجيه مزيد من انظار الخبراء المختصين نحو النظام المصرفي الإسلامي، حيث يتسم هذا النظام بتركيزه علي السلوك الأخلاقي Ethicol Behavior الذي يوازن دائماً بين مصالح طرفي المعاملة المالية، وبما يخدم مصالح المجتمع ولا يتعارض معها، وهو ما تفتقر اليه العديد من المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية، الامر الذي جعل من الخدمات المصرفية والمالية الاسلامية الاكثر إنتشاراً في العالم مقارنة بالمؤسسات المالية التليدية، حيث يشير التقدير لـ moody's إلي ان حجم

---

(1) بدر الدين طه أحمد، الاقتصاد الاسلامي البديل المرتقب، ط 1، 2009 ص 67، الخرطوم، شركة مطابع العملة السودانية.
(2) الشيخ ناصر يس محمد، مرجع سابق.

المتوقع لأصول المصارف الإسلامية يبلغ نحو 2 ترليون دولار خلال خمس سنوات (بدءاً من العام 2009) علماً أنها حالياً لا تتجاوز 1 ترليون دولار.[1]

فعلي سبيل المثال زاد حجم التمويل الاسلامي لقطاع العقارات في بريطانيا(900) مليون دولار، كما هو في اواخر عام 2007 وبنسبة زيادة بلغت 50% تقريباً من اعمال سنة 2006م لذلك فقد شهد سوق التأمين الاسلامي هناك زيادة بمعدل سنوي يتجاوز (25%) سنوياً ومن المتوقع ان يصل حجم معاملات التأمين إلي (14) مليار دولار عام 2011م كذلك فمن المفارقات الغريبة في الشان ان نسبة لا يستهان بها من معاملات المصارف الاسلامية تعود لغير المسلمين، حيث بلغت نسبتهم (50%) من معاملات التمويل العقاري الاسلامي.

لدي HSBC في ماليزيا وأكثر من (60%) من التمويل العقاري الممنوح من شركة Saturan Capital في واشنطون إلي غير المسلمين.[2]

ومن الجدير بالذكر أن لعديد من خبراء الإقتصاد الإسلامي قد اكدوا علي عدم تأثر المصارف الإسلامية بتداعيات هذه الازمة إلي حد إستبعاد وحصول أزمات مالية في النظام المالي الإسلامي، بل رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد إعتبر ان هذه الازمة تمثل فرصة حقيقة للمصارف الإسلامية وان علي هذه المصارف ان تحسن إستثمار هذه الفرصة سواء من خلال الترويج لمبادىء عمل هذه المصارف في مختلف دول العالم تمهيداً لإنتشارها في كل دول العالم لاستقطاب الودائع وإعادة إستثمارها وفقاً للصيغ المعتبرة شرعاً.[1]

---

(1) سفيان عيسي حريز، ورقة بحثية مقدمة في فعاليات مؤتمر تداعيات الازمة المالية العالمية وآثارها علي إقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ-2009م.

(2) أحمد محمد علي " الأزمة المالية فرصة لنمو المصارف الاسلامية، محلية الاقتصاد والاعمال، ديسمبر 2008م، ص 128.

(1) المرجع السابق، ص 130.

ومن جانب آخر فقد جاءت احدث الدراسات – التي اعدها فريق متخصص من الباحثين التابع لصندوق النقد الدولي IMA- التي إهتمت بالتعرف علي مدي مساهمة المصارف الإسلامية بالاستقرار المالي في الدول التي تقدم خدماتها المصرفية فيها مثل السودانوذلك مقارنة بالمصارف التجارية التقليدية، وقد اخذت الدراسة حجم المصرف بعين الإعتبار، حيث إعتمدت الدراسة حجم الأصول بواقع مليار دولار أمريكي لتميز بين المصارف الصغيرة والمصارف الكبيرة.

وكانت النتيجة الأخيرة التي توصلت إليها الدراسة أن المصارف الإسلامية الصغيرة تتسم بمساهمة اكبر في الإستقرار المالي مقارنة بالمصارف التقليدية الصغيرة، في حين كانت النتيجة معاكسة بالنسبة للمصارف الكبيرة الامر الذي من شأنه أن يمثل صفقاً كبيراً علي المصارف الكبيرة الإسلامية نحو تطور أساليب إدارة الموارد لديها.[2])

[2] أحمد محمد علي ، مرجع سابق ، ص 128.

المبحث الثالث

واقع الحل الاسلامي والوضعي للأزمة المالية العالمية

المطلب الاول: الرأسمالية الاخلاقية

المطلب الثاني: الاجراءات الوقائية والعلاجية للأزمة المالية من منظور إسلامي

المطلب الثالث: معالجة الأزمة المالية العالمية من منظور وضعي

المطلب الاول: الرأسمالية الاخلاقية

اليد الخفية مقولة اقتصادية نشطة تقول ان النقود هي لغة السوق وهي بالفعل كذلك وستظل في اي اقتصاد نقدي حتى اذا جاء وقت تغيرت فيه المعاملات الالكترونية اوراق البنكنوت وتصبح اليد الطولى للمعاملات والتحويلات الالكترونية.

هناك عاصفة تجتاح الاسواق العالمية الآن ومنذ سنتين بعد التوسع الغير مسبوق في تاريخ البشرية لاقتصاد السوق، اصبحت الاداة المعبرة عن ذلك السوق العالمي هي الاسواق المالية، " هذه الاسواق التي تنبثق من

الرأسمالية المنفلته التي لا ضابط لها" بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية الاوروبية، اصبح لا شئ يقف امام موجات السوق المتنافرة والجامحة صعودا وهبوطا[1]".

ففي أسواق الرأس المال لا علمة وأسهم ولا سندات تستطيع ان تضمن لنفسها الربح المضمون او او الصعود المستمر او النمو المستدام، فإن قوة السوق تستطيع ان تعصف باقوى اقتصاديات في لحظات محدودة كما حدثت في الاثنين الاسود او ديسمبر عام 2008م في الولايات المتحدة. اذن اصبح كل شئ قابل للتبديل فلا ضمانات مطلقة ولا احدا يستطيع السباحة ضد تيار السوق المندفع ولكن الاقتصاد الرأسمالي ينتج ازماته بنفسه حسب المقولة الماركسية والتي يبدو ان صحتها قد ثبتت في إطار التحليل الاقتصادي الكلي لمجريات الاحداث في الاقتصاد العالمي[2]".

دعه يعمل دعه يمر

الرأسمالية المنفلته التي لا ضابط لها تلك التي تخضع بحسب معايير آدم سميث الى قاعدة " دعه يعمل دعه يمر " ذلك المفكر الغربي الذي يؤمن بالسوق كحلبة صراع حرة بلا اي قيود او قواعد سوى حرية السوق والتنافس في الاسواق، وهو ما يؤدي بحسب ورينه لبفي شتراوس الى " بقاء الاقوى ".

---

(1) حسن بشير محمد نور، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السوداني، يوليو 2009م شركة مطابع العملة السودانية، ص 24

(2) نفس المرجع ص 25

لقد عكست هذه الازمة فداحة الرأسمالية، وهو ما زاد عدد الاصوات المنادية برأسمالية اخلاقية، من ذلك ما قاله نيكولا ساركوزي الرئيس الفرنسي " لقد حان القوت لجعل رأسمالية اخلاقية بتوجيهها الى وظيفتها الصحيحة، وهي خدمة قوى التنمية الاقتصادية والانتاجية والابتعاد عن القوى المضاربه ".

ومن ذلك ما قاله الرئس البرازيلي لويس ايناسيو لولادا سيلفا " ان الاسواق الناشئة التي قامت بكل ما يلزم لتبقى اقتصادياتها مستقرة، لا يمكن ان تصبح اليوم ضحية للكازينو الذي اداره الامريكيون بأنفسهم".

اذا بعد هذا التوجه نوح ابتداع اخلاق للرأسمالية في اشارة واضحة الى انها بشعة لا تطاق اذا ما تركت سليقتها، وبانه لا يد من كبح جماحها كي لا يتكرر هذا التسونامي المالي، الا ان احدا من الرأسماليين الحاليين لم يفدنا من اين يمكن استيفاء تلك الضوابط والمعايير الاخلاقية، او من اين يمكن استعارتها لتجميل وجه الرأسمالية القبيح وانقاذها من الانهيار[1]).

المطلب الثاني: الاجراءات الوقائية والعلاجية للأزمة المالية من منظور إسلامي

يلاحظ من خلال متابعة العديد من خطط الانقاذ (التحفيز) الاقتصادي، انها قد ركزت على وضع قيود على التعامل بالمشتقات المالية،

[1] حسن الحسين، باحث في جامعة لندن، الجزيرة نت

كما انها قيدت من حرية تصرف البنوك والمؤسسات المالية في ادارة عملياتها لكي يؤدي ذلك بالعمل على إعادة التوازن الاقتصادي الى الحالة التي تخرج الاقتصاد من حالة الركود، ولكن يبقى التساؤل الذي يطرح نفسه ما هي المساهمة التي يمكن ان يقدمها النظام الاقتصادي الاسلامي للمجتمع الاسلامي للمجتمع الانساني، لعل هذه النقاط تلقي الضوء جزئيا على هذه المساهمة كما يلي:-

1- التركيز على أساليب المشاركة في التمويل:

يتسم التمويل الاسلامي بكونه يستند بدرجة الاساس على مبدأ المشاركة، ولعل أبرز الصيغ المتفق عليها تتمثل في التمويل بكل من المشاركة والتمويل بالمضاربة التي يشارك فيها المال في العائد كما يشارك في الخسارة، وفقا لمبدأ الغنم بالغرم.

2- الاهتمام بالاستثمار الحقيقي:

بمعنى التركيز على وضع سلم اولويات يحدد ما هي احتياجات المجتمع خلال الفترة القادمة. وذلك بما ينسجم مع اهداف التنمية الاقتصادية وبناء عليه في ظل صيغ واساليب التمويل بالمشاركة ستركز على الانتاج منذ البداية، فهي تربط المشروعات والانتاج وما يرتبط بها من اصول حقيقية، تسهم فعلا في زيادة استخدام الموارد وتوظيفها على النحو الذي يؤدي الى توفير فرص العمل وزيادة الانتاج وزيادة مستوى الدخل، وبالتالي النهوض بمستوى رفاهية المجتمع[1]).

3- التوزيع العادل للثروة

يقصد بالتوزيع أي عدالة التوزيع وليس المساواة فيه، فالاسلام احترم حق الملكية الخاصة، كما انه نظمها بما يتفق مع مصالح المجتمع ككل،

---

(1) سفيان عيسى حريز، مرجع سابق ص 135

وبشكل عام يمكن القول التوزيع في الإقتصاد الاسلامي يمر في ثلاث مراحل هي:

***المرحلة الأولي**: مرحلة توزيع الثروة وهي مرحلة تنظيم التملك وتوزيع القاعدي وفلسفة تكييفه علي هذا النحو تتبع من ان الاسلام في تنظيمه للتملك وضع القاعدة التي يقوم عليها التوزيع وهذه المرحلة هي توصل المرحلة الثانية.

***المرحلة الثانية**: وهذه المرحلة هي التي يتم فيها توزيع الدخول كعائد للخدمات الإنتاجية التي قدمتها عوامل الإنتاج، وهذه المرحلة تسمي مرحلة توزيع الدخل وهو من نوع التوزيع العملي (وفلسفة) التسمية تنبع من ان التوزيع هنا يكون بناء علي اعمال ومجهودات يبذلها الانسان عاملاً او مالكاً، ويلعب السوق دوراً ظاهراً في عملية التوزيع هنا، من خلال تفاعل حقيقي بين القوي الاقتصادية خلال سير العمليات الاقتصادية.

***المرحلة الثالثة: مرحلة التوزيع التوازني**:

وهذه المرحلة نجد ان الاسلام يتدخل بمجموعة من التنظيمات لاعادة التوزيع (دخل وثروة) وذلك بقصد تحقيق التوازن بين أفراد الجماعة الإسلامية، وتغطية إحتياجات التضامن الاجتماعي، حيث تسعي الدولة في ظل وجود أزمة ما تعاني منها (قحط، مجاعة، حرب،.....الخ) الي التدخل في اعادة توزيع الملكية الخاص بما يحافظ علي المجتمع، والملاحظ في كل ما تقدم أن آلية التوزيع في الاسلام تركز علي حركة تدفق التوزيع ليكون من الجهات التي حباها الله بالثروة والدخل نحو الأشخاص الضعفاء مادياً.

وليس العكس كما هو الحال بالنسبة لخطط الإنقاذ المعتمدة حالياً في ظل الازمة المالية.[1])

---

[1] المرجع السابق ، ص 136-137.

4- ضبط الانفاق الاستهلاكي

يعرف الاستهلاك عموماً بأنه الانفاق علي السلع والخدمات بهدف اشباع الحاجات الانسانية علي اختلاف مستوياتها.

لكن الحاجات الانسانية – وكذلك السلع والخدمات التي يتم بواسطتها اشباع هذه الحاجات – تختلف وفقاً لمنظومة القيم السائدة في المجتمع، والمهم في الأمر ان أهمية الالتزام بضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي تتبع من خلال اعتبار تسوية وزيادة حجم الاستهلاك علي المستوي العالمي سبباً اساسياً في الأزمة المالية العالمية فالمستهلك المسلم يجرأ ان يراعي في سلوكه جملة الضوابط والاعتبارات التالية بالنسبة للاستهلاك وهي:

1- **اهمية الاستهلاك لاستمرار حياة البشرية والاستعانة به علي عبادة الله وطاعته.**
2- **عدم استهلاك السلع المحرمة.**
3- **الاعتدال في الاستهلاك من خلال تجنب الاسراف او التبذير.**
4- **تجنب الاستهلاك الذي يقصد به التفاخر او التعالي علي الناس.**
5- **مراعات سلم الاولويات في الإنفاق.**
6- **مراعاة البعد الأخروي.**
7- **إعتبار حد الكفاية، وهو الحد الادني من متطلباته المعيشية الذي لا بد من توافره للفرد المسلم إذا عجز لأسباب حقيقية عن توفيره.**

ويمكن ان نلخص ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي.[1])

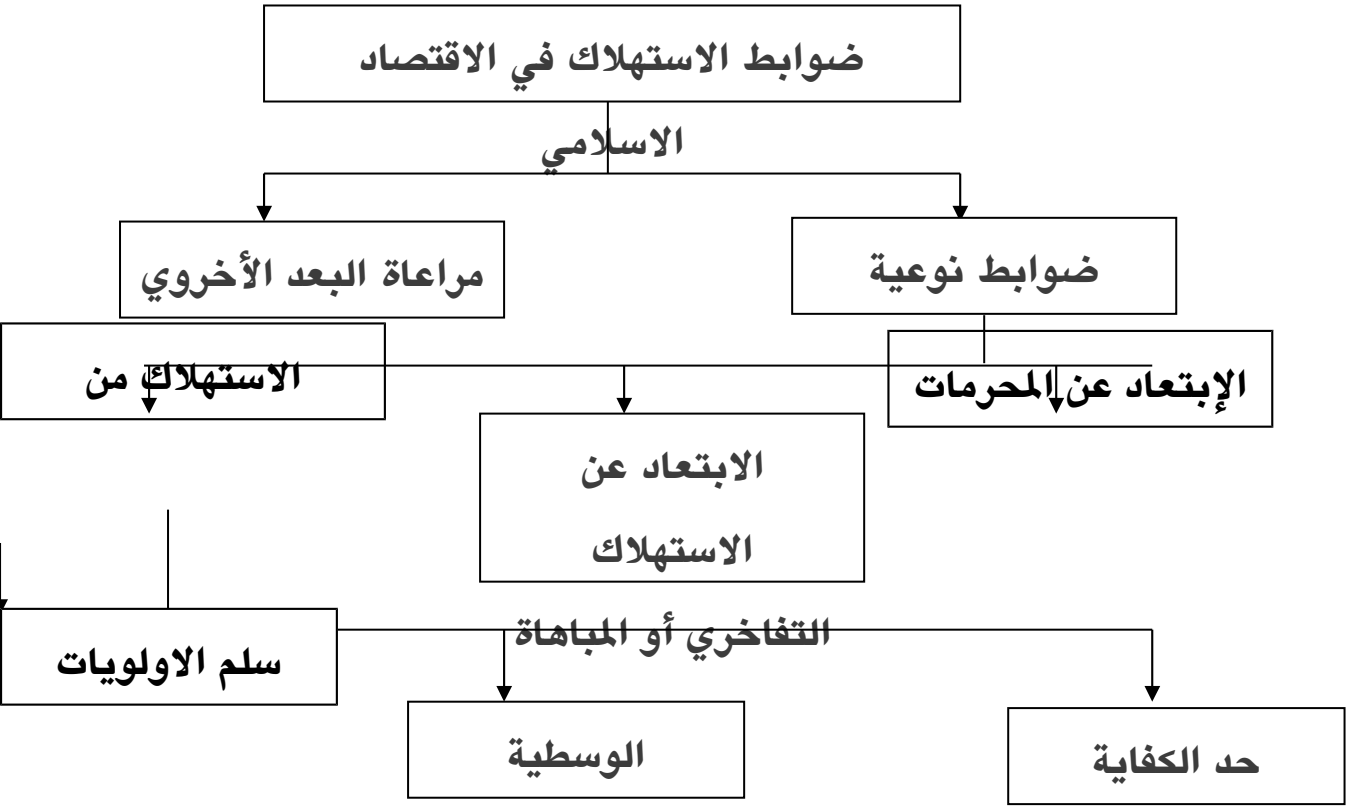

المطلب الثالث:

معالجة الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الرأسمالي

إن الازمة العالمية كشفت علي وجه الرأسمالية المعولمة التي اصبحت به بدون مصداقة بسبب وجود تطبيقات غير أخلاقية ولمعالجة هذه الأزمة إقترح عدد من الإقتراحات لحلها منها:-

---

(1) سعيد سامي الحلاق وعامر يوسف التوم – الأزمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي(2) والاسلامي – المنطقة العربية للتقنية الادارية بحوث ودراسات – 2010م – القاهرة – ص 95.

1- خفض سعر الفائدة.

2- ضخ كميات هائلة من السيولة.

3- التامين علي الودائع.

4- ضبط الاسواق المالية.[1]

ومن الحلول ايضاً ان الاقتصاد الامريكي يعد الاقتصاد الاكبر عالمياً، وانه مركز الازمة المالية الحالية التي انتقلت عبر العالم نتيجة لارتباط الاسواق المالية به، ولمواجهة هذه الازمة – اقرت السلطات المختصة في الاقتصاد الامريكي بالتنسيق مع السلطات المختصة في الدول الاخري مجموعة من الاجراءات الاخري علي النحو التالي:

أولاً: ان تستمر المصارف المركزية في المحافظة علي معدل السيولة في الاقتصاد سواء من خلال تخفيض سعر الفائدة الاساسية او من خلال ضخ الاموال في الاسواق لضمان تسهيل عملية اللجوء الي القروض المصروفة.

ثانياً: ان تقوم الحكومة الامريكية بشراء الديون الهالكة المتفشية في الاسواق المالية وتهدد بانهيارها وذلك من خلال جملة الاجراءات اطلق عليها اسم خطة الانقاذ.

ثالثاً: قيام العديد من المصارف الدولية بانشاء صندوق للسيولة برأسمال قدره 70 مليار دولار لمواجهة اكثر حاجاتها الحاحاً.وعلي الرغم من كل هذه الاجراءات فان عدم الاستقرار لا يزال مسيطراً علي الاسواق العالمية بسبب شكوك حول المستقبل الاقتصادي الامريكي خاصة مع استمارا تدني المؤشرات الكلية.[2]

رابعاً: التأميم الكامل والمؤقت للبنوك

---

(1) المرجع السابق ، ص 50.

(2) الموسوعة الحرة ، 1/10/2009م www.ar.wikipedia.org

لم يكن امام بعض الدول في سبيل الانقاذ للنظام المصرفي الا تاميم البنوك المعرضة للانهيار تامينياً كاملاً، وقد اتبعت المملكة المتحدة بريطانيا والمانيا هذا الاسلوب.

وتجدر الاشارة الي ان هذا التاميم لا ينبع من اعتبارات مذهبية اقتصادية وانما من اعتبارات واقعية فرضتها الحالة الراهنة.

خامساً: برامج زيادة الدخول وخاصة للطبقات المتوسطة.[1])

الفصل الرابع

أسباب الأزمة المالية العالمية

المبحث الأول: الاسباب المباشرة للازمة المالية العالمية

المطلب الأول: تسرب الضعف والفساد إلا للاجهزة الادارية للمؤسسات المالية

(1) منذر قحف www.wikipedia.

المطلب الثاني: نمو نشاط المضاربات وتطبيقات العولمة الاقتصادية.

المطلب الثالث: التفاعل بين المثلث الشيطاني (سعر الفائدة، بيع، الديون، والمغامرة)

المبحث الثاني: الاسباب غير المباشرة للأزمة المالية العالمية

المطلب الاول: إختلال التوازن بين الانشطة الإنتاجية والانشطة المالية

المطلب الثاني: تطور حجم المشتقات علي الصعيد العالمي

المطلب الثالث: البيئة السياسية الدولية

المطلب الرابع: المراحل الكبري في الأزمة المالية العالمية

الفصل الرابع

أسباب الأزمة المالية العالمية

المبحث الأول: الاسباب المباشرة للازمة المالية العالمية:

المطلب الاول: تسرب الضعف والفساد الي الاجهزة الادارية للمؤسسات المالية. ان مطالعة الاسباب الاساسية للأزمات السابق التعرض لها تؤكد اشتراك معظم هذه الاسباب في تسرب الضعف والفساد الي الاجهزة الادارية الواقعة علي راس المؤسسات المالية الدولية للدول التي شهدت هذه الازمات.

ولم يغب هذا السبب عن تحريك الازمة المالية العالمية الحالية في منتصف سبتمبر سنة 2008م بل إنه اتي علي قمة الاسباب التي ادت إليها.

حيث إنتشر الفساد بين طائفة المسئولين التنفيذيين ممن كانوا يشغلون وظائف الإدارة العليا في الأنظمة المصرفية والمؤسسات المالية سواء في الولايات المتحدة الامريكية في خارجها وغابت الآليات الفعالة للرقابة عليهم مما جعلهم يتساهلون في قروض ائتمانية بمبالغ كبيرة دون تطلب معايير الامان الدولية في الاصول الضامنة لهذه القروض.[1]

ومن الغريب ان المسئولين الامريكيين فطنوا الي توافر هذه الاسباب منذ سنة 2002م واكدوا أهمية مواجهتها من خلال الاشراف علي اجراءات ضمان كفاية راس المال في النظام المصرفي وزيادة الشفافية المحاسبية والكشف عن الممارسات غير المشروعة في المجال المالي.[2]

وفي هذا الاطار عقدت لجنة مجلس النواب للرقابة والاصلاح الحكومي في الولايات المتحدة الامريكية جلسةاستماع حول التنظيم الحكومي مع خمسة مديرين لصناديق تحوط قيل انهم حصلوا علي مليار دولار سنة 2007م ومن المعلوم ان اقتصاد الربح في صناديق التحوط هذه يعرف بانه 2% و 20% أي ان هذه الصناعة تسمح للمديرين بالحصول علي اجر سنوي نظير الادارة قدره 2% من الاصول الموجودة في صناديق فضلا عن 20% من جميع الارباح المتحققة من ممارسة أنشطة هذه الصناديق.[1]

وهذا يعني ان طائفة المديرين لهذه الصناديق تحقق ارباحاً هائلة قيل أنها وصلت إلي ثلاثة مليارات من الدولارات بالنسبة لمدير واحد فقط يدعي "جون بولسون" كما ان وزير الخزانة الامريكي "هنري يولسون" قام بتوجيه

---

(1) جاك بولاك الاقتصادي الالماني الذي شارك في اتفاقية بريتون وودز وظل باقياً علي قيد الحياة أثناء الأزمة المالية العالمية 2008م يبحث عن السبب في الأزمة المالية الي عدم كفاية الاسارف علي البنوك.
www.asharqal awsat.com/section iasp?section=bcepage=Economay.

(2) جاء ذلك علي لسان "بن برناتك" محافظ البنك الفدرالي في خطاب القاه في نيويورك عام 2002م.

(1) السلوم قحطاني – المستشار المالي والاقتصاد الدولي موقع اخبار مكتوب 3/3/2008م.

رسالة واضحة إلي أكثر من عشرين مديراً تنفيذياً لأقوي صناديق التحوط في الولايت المتحدة الأمريكية في نهاية شهر نوفمبر 2008م والزمهم بضرورة احكام الرقابة علي اعمال صناديق التحوط "المهمة" واكد علي اخطاء سياسته السابقة التي وضعها بشأن هذه الصناديق في سنة 2007م يقدم خضوعا للتنظيم الحكومي. مؤكداً أن الازمة المالية العالمية ساعدت علي تغيير عقيدته باتجاه ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.[2]

وفضلا عن هذا فقد مثل عدد كبير من المسئولين (17 مسئولا بينهم رئيس مجلس الإدارة) في مصرف "ليمان يرادرت" أمام القضاء الامريكي بعد ان اعترف الاخير وهو "ريتشارد فولد" امام لجنة برلمانية أن عمله علي رأس هذا البنك حقق له أرباحاً بقيمة 350 مليون دولار بين سنين 2000 و 2007م وبالاضافة الي ذلك فتحت شرطة الفدرالية الأمريكية تحقيقاً موسعا عقب إندلاع الأزمة المالية في سبتمبر 2008م تشمل 24 ملفاً في الاوساط المالية الامريكية إنطوت عمليات تزوير واسعة في القروض العقارية التي انطوت علي مخاطر كبيرة.

كما قدم المستشار الأمريكي "برناردمادوف" إلي المحاكمة في شهر ديسمبر سنة 2008م بعد ما ثبت في حقه إستقلال صندوق الإستثمار الذي كان يديره وخدمات الاستشارات المالية التي كانت تقدمه شركته في تدبير عمليات إحتيال حققت له أرباحاً هائلة بلغت 50 مليار دولار من خلال استخدام أموال المستثمرين الجدد لدفع أرباح المستثمرين القدامي، مما ادي إلي إنهيار الكثير من المؤسسات والشركات وإفلاس العديد من الأفراد حول العالم.

وعلي اثر ذلك قررت لجنة الأوراق المالية وأسعار الصرف في نيويورك وهي جهاز الرقابة المالية في أمريكا فتح تحقيق في أسباب عدم

(2) www.ashartalausat.com/sect:ons.Asp?section=el etpage=econonayet apeg الاقتصاد= issueno= 10923

إكتشاب عمليات الإحتيال التي قام بها "برناردمادوف" علي الرغم أن اللجنة تلقت تحذيرات حول وجود عمليات تلاعب في حسابات شركة مادوف منذ عشر سنوات إلي أنها لم تقدم بإتخاذ ما يلزم من الإجراءات.[1])

والواقع ان التحقيق في قضايا فساد طائفة المديرين بدأ قبل ذلك ولكن لم يكن ينظر إلي هذه القضايا في ذلك الوسط علي أنها ظاهرة ولم يكن التوقع لقيود أحد إلي تقرير ان يكون فساد هذه الطائفة علي رأس الأسباب التي ادت إلي إندلاع الأزمة المالية.

إذن الأسباب الحقيقية للازمة المالية الإقتصادية هي ما يلي:

أولاً: إنتشار الفساد الإقتصادي مثل إستغلال الكذب والشائعات المفرطة والغش والتدليس والإحتكار والمعاملات الوهمية وهذه المبقات تؤدي الي الظلم وهو ما يقود الي تذمر المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله.

ثانياً: ان اصبحت المادة هي الطغيان وسلاح الطغات، والسيطرة علي السياسة واتخاذ القرارات السيادية في العالم واصبح المال هو معبود الماديين.

ثالثاً: يقوم النظام المصرفي الربوي علي نظام الفائدة أخذ أو عطا ويعمل علي اطار تجارة الديون شراء وبيعاً ووساطة وكلما ارتفع معدل الفائدة علي الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة علي القروض الممنوحة للافراد والشركات والمستفيد هو البنوك والوسطاء المالية والعبء والظلم يقع علي المقترضين الذين يحصلون علي القروض سواء لأغراض الإستهلاك أو لأغراض الإنتاج.)
(2

---

(1) ابراهيم عبدالعزيز، مرجع سابق، ص 60.
(2) نفس المرجع.-ص-60

المطلب الثاني:

نمو نشاط المضاربات وتطبيقات العولمة الإقتصادية

ان نمو نشاطات بشكل كبير ومتنامي لم يقابله حدوث نمو حقيقي مماثل في القيمة الإقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الاسهم لذلك فقد أجريت المضاربات في أسواق البورصات العالمية بصورة غير منضبطة وغير مستندة الي اسس اقتصادية سليمة، مما تسبب لاحقا حصول أزمة في التسديد وحصول الازمة.

ان هروب رؤس الاموال من الاستثمار في القطاعات الانتاجية واعادة استثمارها في انشطة اقتصادية غير منتجة اهمها الاستثمار في القطاع العقاري الذي حقق نمو متسارع ادي الي حصول تضخم كبير في اسعاره بشكل لا يطابق السعر الإقتصادي والحقيقي والعادل له وأصبح نشاط غسيل الأموال مصدر مهم في إستثمار الأموال.[1])

ان توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة ناتج من الارباح العالمية فيه ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع كل ذلك شجع المستثمرين التوسع الكبير للاستثمار في هذا القطاع وادي الي حدوث الفارق الكبير بين اسعارها الحقيقية والسوقية وعندما حدث تغير في المتغيرات المؤثرة علي عوامل العرض والطلب يبرز الخلل ويظهر للعيان وحصلت الازمة التي سرعان ما انتقلت إلي الانشطة الاخري او الدول الأخري المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة.[2])

أفرزت هذه الحالة تعاظم نمو فئة أصحاب رؤوس الأموال والسماسرة وجعل القرار السياسي متأثر بسيطرتهم مما تسبب حدوث تجاوزات وانفلات

---

(1) ضياء عبدالسلام الصحيفة الالكترونية www.aleqt.com16/3/2009

(2) عبدالمطلب عبدالحميد ،الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية الإسكندرية-2009 م -ط-1-ص 299.

في نشاط هذه القوة التي خلقت الفوضي في الشأن الحالي الإقتصادي مستفيدة من اجواء الحرية التي منحها لهم فلسفة النظام الاقتصادي الرأسمالي والتطبيقات العولمية، وبسبب تمتعهم بقدرة مالية وإقتصادية واستثمارية ضخمة مكنتهم من توجيه وادارة المسارات الاستثمارية للمؤسسات العولمية بما ينسجم مصالحهم، ان فشل الدولة في التعامل مع فوضوية السوق العالمية يبرز بشكل واضح سيطرة الاقتصاد علي السياسة وفقدان الحكومة قدرتها علي المبادرة في معالجة الخلل.[1])

تطبيقات العولمة الإقتصادية:

لقد افرز العقد الاخير من القرن السابق تربع الولايت المتحدة علي قيادة العالم بفعل ظروف وعوامل اقتصادية وسياسية وعسكرية معينة تبينت الولايات المتحدة بموجبها لايدولوجية عولمية يمثل جانبها الاقتصادي، التحرير الواسع للأنشطة التجارية والمالية والخدمية من الناحية الوظيفية والهيكلية واعتمدت لهذا الغرض استراتيجيات استخدمت فيها كل وسائل الترهيب والترغيب بغرض تعميم تطبيقها عالمياً وهناك تحديات واجهت في تطبيق استراتيجية العولمة منها:

1- التحرير الواسع للانشطة الإقتصادية والمالية مثل حرية حركوة رؤس الأموال والحماية الفكرية وغيرها ثم تطبيق هذا التحرير من خلال هيئات ومؤسسات عالمية فاعة مسئولة عن تنظيم هذه الانشطة مثل (منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين) منحت هذه الاستراتيجية قوي راس المال حرية كبيرة في ممارسة انشطتها الربوبية دون قيود عدا تحقيق مصالحها المادية استفادت قوي رأس المال من هذه الحرية في ممارسة

---

(1) المرجع نفسه- ص 303.

نشاطها المنحرف دون ردع طالما هي غير مخترقة للقوانين الوضعية المعمول بها.[2]

2- معوقات التطبيق العلمي لأفكار العولمة

ان البناء الفكري للعولمة اصطدم بمعوقات كثيرة عند تطبيق أفكارها علميا والسبب جهل مفكري العولمة بالخصائص الفكرية والمعرفية لمجتمعات الدول التي تجري تطبيق العولمة فيها من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها كما ان هناك جهات عديدة تعادي افكار العولمة علي اسس آيدولوجية أو سياسية او إقتصادية عملت علي إفشال التجربة.[3]

3- تكلفة تطبيق العولمة – إن التطبيق العملي لاستراتيجية العولمة ذادت من التزامات الولايات المتحدة الدولية باعتبارها الدولة الراعية لتطبيق أفكارها كلفت هذه الالتزامات بالولايات المتحدة تكاليف باهظة من خلال المنح والمساعدات الجسيمة المقدمة لبعض الدول لتشجيع الانخراط في تشكيلة العولمة كما تسبب صراعات سياسية واقتصادية وعسكرية مثل الحروب في العراق وأفغانستان شكلت هذه السياسة أعباء مالية ثقيلة علي كاهل ميزانية الدولة وإضرت علي سمعتها الدولية واضعفت في قدراتها الإقتصادية والمالية.[1]

---

(2) الداوي الشيخ، ورقة مقدمة في اطار مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاسلامي والاقتصاد الغربي جامعة الجنان، طرابلس – لبنان 13/12/2009م www.jinan.edu.Ibconf/monay/3/chochaun .pchf

(3) المرجع السابق، www.jinan.edu.Ib/conf/monay/3/dolaun.pclf

(1) المرجع السابق.

المطلب الثالث:

التفاعل بين المثلث الشيطاني(سعر الفائدة وبيع الديون والمغامرة)

فقد كشفت هذه الازمة ثلاث فقعات في الإقتصاد وهي:

1- سعر الفائدة فقد ارتبطت بوادر تلك الازمة بصورة سياسية بالإرتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب البنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي منذ عام 2004م وهو ما شكل زيادة اعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد اقساطها مما ترتب عليه تحميلهم ضيافة نتيجة لهذا التاخير وفقاً لسياسة سعر الفائدة المركبة.

2- فقاعة بيع الديون فجاءت من خلال (توريق) أو (تسنيد) تلك الديون العقارية وذلك بتجميع الديون القارية الامريكية وتحويلها الي سندات تسويقها من الاسواق المالية العالمية وقد نتج عن عمليات التوريق زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون مما ادي الي انخفاض قيمة هذه السندات المدعومة بالاصول العقارية في السوق الامريكية بأكثر من 70%.

3- اما الفقاعة الثالثة وهي المغامرة من خالا تأمين حاملي السندات العقارية علي اصل تلك السندات وعوائدها لدي شركات التامين وقد انعكس تعثر عملاء الديون العقارية وكذلك رداءة سندات الديون بصورة مباشرة بتغطية شركات التامين من خلال مطالبة حاملي تلك السندات شركات التامين بتغطية خسائرهم.[1]))

السوق وثقافة الغش والخداع والجشع

كم عرف السوق علي انه لقاء الوفرة والندرة علاقة بين بائع ومشتري مصلحة بين العرض والطلب، كما اعتبر السوق الملاذ الراقي والأمثل في الحصول للتبادل السليم بين هذه الاطراف حيث يجد كل نصيبه والجميع يغادر المكان فرحا مشروراً، لعلنا نسينا في خضم هذه التحديات النظرية ان السوق مجموعة آليات أخلاقية تعامل وسلوك تسعي إلي توازن المصالح بين الجميع غير ان الأسواق الحالية لم تضمن لكل الاطراف نفس المصير ونفس الآلية فكان الهدف الخفي هو السعي بكل قوة لإرباح الطرف وإفقار آخر من خلال تركيبات مالية معقدة وفي ظل ضبابية تعامل وتلبيس وإخفاء للمعلومات او تزويرها وتزويفها ولعل في قضية مادوف المعلنة خير دليل علي هذه الضبابية التي ساعدت ومهدت لصاحبها البقاء أكثر من عقدين في أعلي هرم بورصة نيويورك دون رقيب.

لم تكن السوق هذه الواحة الجميلة التي يلمس نسيمها كل الاطراف فتساعد علي ايجاد التمويل للمنشآت والشركات الباحثة عن مسارها الإنتاجي والوطني بل كانت ملاذ وموقعا لمضاعفة الربح والتلاعب بالأرقام بعيداً عن أي تعقيدات من الواقع المحيط ومتطلباته.[1]))

---

(1) حازم البلاوي مقال في الشبكة محاولة للفهم (اسباب الأزمة الإقتصادية العالمية) www.hazemalbeblaw.com

(1) خالد الطراولي ، موقع الجزيرة الفضائية www.aljdzeera.net

لم يعد يهم السوق تحمل التمويل السليم للمشروع السليم الهادف بل تطورهما إلي إيجاد الصيغة الربحية المثلي وان كانت غير سليمة اخلاقيا وحتي اقتصاديا غير بلورة منتوجات رقمية وورقية تحمل عناصر المخاطرة والمغابرة وورقة اليانصيب في اطار يغلب عليه الكازينو وألعاب الميسر.[2]

فساهم السوق في تكوين هذا الخندق المربع بين عالم الأرقام وعالم الواقع وأصبح السوق وأطرافه والياته وهمومه في واد والواقع وتحدياته واهتماماته في واد اخر واصبح السوق يدافع عن الحفنة المؤسرة التي تزداد ثراء ورفاهية وبذخا مقابل واقع مهزوز يدافع عن البقاء.[3]

ان سبب المشكلة هو باختصار الجشع!

هذه الكلمة ترددت بكثرة هائلة في الفترة الاخيرة ولكنها الصقت بقادة النظام المصرفي العالمي (مجلة تايم الامريكية عدد (29) سبتمبر 2009م ثمن الجشع the price of greed وجشعهم الشخصي وحرصهم علي تلقي المكافآت الخرافية أي ان السبب الحقيق ايا كان القائمون عليه هو سبب اخلاقي لان ارتباط الاخلاق بالاقتصاد قد ثبت علميا اذا فالجشع هو دافع كما يقال في علم الجريمة ولكن كيف تتم الجريمة؟ تتم الجريمة بالاسندات المتعاطمة والاسترسال في الاستدانة لتحقيق ربح لا يمكن تحقيقه بالتعامل الاقتصادي او المالي العادي لان ذلك لا يشبع رغبة الجشعين والساعين لتحقيق ارباح سريعة وهائلة لا يمكن الحصول عليها بتمويل مشاريع حقيقية وانتظار نتائجها. ولهذا بدأ الانفصال عن الواقع الحقيقي لايجاد عالم مالي له زخم داخلي خاص به.[1]

سلاح الجريمة وهو آلية الربا:

---

(2) موقع الجزيرة

(3) المرجع السابق.

(1) عبدالرحيم حمدي، ندوة السنوية الكبري لبنك فيصل الاسلامي السوداني الأزمة المالية 22/10/2008 اتحاد المصارف السودانية

السلاح هو وجود آلية الربا، فإذا انعدمت هذه البلية إنعدمت القدرة علي الاستدانة الهائلة المتعاظمة والسريعة وإنحصر الدين فقط في ما يمكن تبادله من اصول مادية مقابل الدين (التجارة يشكل أشكالها) وعاد الدين الي كبيعته التي ارادها له الله سبحانه وتعالي لان الدين العادي هو الية معقولة لانتقال الاصول عبر الزمان والمكان.[2])

المبحث الثاني:

الأسباب غير المباشرة للازمة المالية العالمية:

المطلب الاول: إختلال التوازن بين الانشطة الإنتاجية والأنشطة المالية

فقد شهدت الدول الصناعية المتقدمة في ظل العولمة حدوث انحراف في مسار انشطتها الاقتصادية وحدوث حالة من عدم التوازن بين الانشطة الانتاجية والانشطة المالية وقد تمثل مظهر هذا الانحراف (بحدوث تراجع في نمو الانشطة الإنتاجية الحيوية مقابل تعاظم نموء الانشطة الخدمية

---

(2) المرجع السابق. 22-10-2008

والقطاعات الإقتصادية الطفيفة ذات المردود الربحي المالي والوهمي ضمن دورة انتاجية قصيرة الاجل وليست طويلة الاجل).

ويمكن إجمال سبب التراجع في نمو الأنشطة الإنتاجية إلي ما يلي:

1- تطبيق افكار العولمة التي شجعت إنتقال الصناعات من الدول المتقدمة إلي الدول النامية لعوامل اقتصادية عديدة أهمها رخص الايدي العاملة وتوفر المواد الاولية.

2- سلوكيات المستثمرين الذين اتجهوا في استثمار السيولة المالية الضخمة المتجمعة لديهم في مشاريع خدمية ذات مردود ايرادي كبير ضمن دورات انتاجية قصيرة قياسيا لمدتها في الانشطة الانتاجية مثل نشاط المضاربة بالاوراق المالية والاستثمار في قطاع العقارات المالية كأفضل مجالات الإستثمار لها.[1]

تغير ظروف الإقتصاد العالمي والإقتصاد الأمريكي

تعود جذور الازمة الحالية الي بداية القرن فقد حصلت تراجعات مهمة في اداء الانشطة الانتاجية لاقتصاديات الدول المتقدمة صناعياً وبالاخص اقتصاد الولايات المتحدة تعود اسباب هذا التراجع الي عوامل عديدة منها حدوث ارتفاع كبير جداً في نسبة الدين الحكومي العالي الناتج القومي فقد ارتفع الدين الحكومي العام في امريكا من خمسة ترليون دولار عام 2000م الي اكثر من عشرة ترليون دولار وهو مقلوب ما يقارب الي 80% حجم اجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة ولهذا تأثر الإقتصاد العالمي.[1]

---

(1) حازم الببلاوي ، صحيفة مصر اليوم 4/10/2008م العدد القاهرة.

(1) صلاح عبدالكريم، الازمة المالية الأمريكية العالمية ، دارق السفير الدولية للنشر القاهرة ط 1 2008م ، ص 42.

النصب والطمع سيدا الأخلاق:

كانت مؤسسات الاقراض تتعمد استهداف اشخاص ليست لديهم القدرة علي فهم ما يوقعون عليه من اوراق او اناس لا يمكن ان يلتزمو بشروط القرض بل كثيراً ما كانت تعزز بمقترضين ويؤهلهم وضعهم المالي للعروض العادية ذات الفائدة المنخفضة وكانت كروت الائتمان تحت الممتازة ذات نسب الفائدة العالمية والرسوم الباهظة تعطي لمن لديهم سوابق توقف عن السداد أو إفلاس.

ان السوق الخفية تضع انها اياد تقوم بتزوير المستندات والتعامل مع السندات التي لا قيمة لها والتواطء فيما بينها والنصب علي الاخرين والغش في ادراك الديون المتولدة تؤدي العجز عن السداد والمشكلة الحقيقة في أزمة الرهون العقارية هي انها مع تهاوي قيمة السندات المضمنة بالرهون العقارية تحت الممتازة او لوجود هذه الاوراق في حزم (محافظ) تختلط فيها الديون

العدومة بالديون الجديدة وبعدها انهيار الثقة في سوق السندات المضمنة بالرهون العقارية كلها والان لا يوجد من يغب في شراء سندات مالية لا يستطيع ان يضع لها قيمة كما ان الرابح لا يستطيع تحصيل ارباحه من السيرك الا اذا دفعت الحكومة الخسائر التي لا يستطيع الخاسر ان يدفعها كما ان الملايين من اصحاب العقارات الذين ابتلعوا من طعم القروض العقارية ذات الفائدة المتغيرة التي تبدأ بفائدة صغيرة لمدة عامين ثم تصل بعد ذلك إلي 40% أصبحوا الن يواجهون خطر الطرد من منازلهم بعد عجزهم عن دفع أقساطهم المتاخرة.[1])

المطلب الثاني:

تطور حجم المشتقات علي الصعيد العالمي في نهاية ديسمبر من كل عام

والمشتقات كما هو معروف تتيح علي ارتفاع وانخفاض اسعار السلع والاسهم والسندات واخطر من ذلك فإنها تتيح المضاربة علي مؤشرات تستند الي هذه الاصول الحقيقية أي بعبارة اخري المضاربة في حد ذاتها والخطر الاكبر هو عدم وجود تنظيم قانوني وعدم وجود رقابة كافية علي المساقات بانواعها:

"المستقبليات" Futures و"الخيارات" options و"المبادلات" swaps

اما التعامل بالهامش فانه يتلخص في قيام المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار بالتعامل في اسواق المال عن طريق إقتراض أي التعاكمل علي

---

(1) المرجع السابق ، ص 73-74.

محافظ إستثمارات تفوق لدي هذه المؤسسات من سيولة نقدية وحينما تنخفض اسعار الاسهم لسبب او لآخر تصبح هذه المؤسسات غير قادرة علي سداد القروض (بعض الاقتراض ايضاً يقترضون من اجل التعامل في البورصات) ولذلك فإن *وإرن بوفيه warn buffet كان علي حق حين اطلق علي المشتقات المالية "أسلحة الدمار المالي الشامل".[1])

جدول رقم(1)

جدول يوضح تطور حجم المشتقات علي الصعيد العالمي

في نهاية ديسمبر من كل عام

(القيمة بالتريليون دولار)[1])

نهاية ديسمبر	2005	2006	2007
اجمالي قيمة المشتقات	297.666	414.178	596.004
سوق الصرف	31.360	40.271	56.238
العقود الآجلة	15.873	19.882	29.144
عقود المبادلة	8.504	10.792	14.347
عقود الخيارات	6.984	9.597	12.748

[1]) علي لطفي ورقة عمل من فعاليات مؤتمرات تداعيات الازمة المالية العالمية وأثرها علي إقتصاديات الدول العربية،شرم الشيخ مصر ابريل 2009م.

[1]) المرجع السابق ،ص 9.

سعر الفائدة	11.9702	291.582	393.138
اتفاقات العقود الآجلة	14.269	18.668	26.599
عقود المبادلة	169.106	229.693	309.588
الخيارات	28.596	43.221	56.651
عقود الملكية المرتبطة	5793	7.488	8.509
العقود الآجلة والمبادلات	1.117	1.767	2.233
الخيارات	4.617	5.720	6.276
السلع	5.434	7.115	9.000
الذهب	0.334	0.640	0.595
اخري	5.100	6.475	8.405
الآجلة والمبادرة	1.909	2.813	5.629
الخيارات	3.191	3.650	2.776
مبادلة الديون	13.908	28.650	57.894
مؤسسات منفردة	10.432	17.771	32.246
مؤسسات متعددة	3.476	10.661	25.648
غير مخصص	29.199	39.740	71.225
اجمالي مبادلات المشتقات بالاسواق	31.360	40.271	56.238

[1])علي لطفي، مرجع سابق.

[1] علي لطفي ، المرجع السابق ،ص 9.

وأيضاً من الاسباب غير المباشرة للازمة المالية العالمية

1- التزايد الرهيب في المعاملات خارج الأسواق المنظمة

(Over the counter transactions (oct

وهي بطبيعة الحال عمليات تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة لانها لا تظهر في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخري، لقد تزايدت هذه المعاملات في السنوات الاخيرة حتي بلغت حوالي 600 ترليون دولار أي ما يمثل عشرة لأمثال الناتج المحلي للعام الذي لا يزيد عن 60 ترليون دولار.

2- تزايد غير مسبوق للمعاملات المالية التي تتم من خلال المراكز المالية المغتربة shore financial centers فمن المعروف ان هناك ما يسمي "يورو دولار" يوروماركت" والفكرة الاساسية هنا هي اصدار أدوات مالية بالدولار الامريكي خارج الولايات المتحدة والخطورة في هذه الادوات المالية أنها لا تخضع لرقابة البنك المركزي الامريكي federal reserve.

3- فساد وكالات التقييم ratng agencies

هذه الوكالات مهمتها الاساسية تقييم الجدارة الائتمانية وقد انتشر الفساد والرشوة في كثير من الوكالات في الولايات المتحدة وفي بعض الدول الاوربية بحيث التقييم لا يعبر عن حقيقة الجدارة الائتمانية للبنوك (استثمارية وتجارية) وشركات التامين وشركات اعادة التامين والتمويل

الطارىء للقطاع المالي بأكمله وحتي مكاتب المحاسبة والمديرين والمراجعة في بعض الشركات.[1])

المطلب الثالث: البيئة السياسية الدولية:

للبيئة السياسية الدولية دور بارز في تأجيج الازمة المالية العالمية وتوسعها وتمددها فالوضع السياسي للدول التي شهدت متغيرات عديدة افرزت تركيبة سياسية دولية جديدة ومتفردة بعد سقوط التام القطبين في اوائل التسعينيات في القرن المنصرم وتفردت الولايات المتحدة علي ريادة العالم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وسمحت لبعض الدول الاوربية لمشاركتها في القيادة ولكن علي اساس المشورة والتنفيذ وهذا التفرد دليل علي فشل السياسة الامريكية في قيادة العالم او تحويله بالكامل للنظام الرأسمالي ورفعت أمريكا سياسة اشاعة الديمقراطية والحرية وسياسة الاقتصاد الحر والتي ينظر اليها علي انها اشاعة الفوضى والحروب والفقر والفوضة الخلاقة.)
(1

فالبيئة السياسية الدولية تضم عدداً من التشكيلات الدولية والاقليمية ولكن عدد كبير منها يخضع للقوة الامريكية التي تسعي الي تشكيل العالم علي طريقتها بما يخدم اهداف سياستها الاستراتيجية، ومن هذه التشكيلات للامم المتحدة والاتحاد الاوربي والجامعة العربية والإتحاد الأفريقي وغيرها من التشكيلات الفرعية والصغيرة التي تعني أن العالم بحاجة الي اعادة

---

(1) المرجع السابق ، ص 9.
(1) عبدالله السعيد ، مبادىء علم الإقتصاد ، دار مطابع البيان التجارية مصر، 2002م ، ص 199.

تشكيله من جديد بما يراعي مصالح الشعوب وبالاخص الفقيرة وتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية بين تلك الشعوب علي اساس القواسم المشتركة.

وقد وجدت تلك الشتكيلات لتعبر عن الضعف في بنية وهيكلة الامم المتحدة التي لم تتغير منذ تاسيسها في النصف الاول من القرن الماضي وكانت تعبيرا عن ارادة المنتصرين والأقوياء بعد الحربين العالميتين الاولي والثانية.[2]

ومن جانب آخر فان تاسيس المؤسسات الاقتصادية والنقدية الدولية ظل معبرا عن إرادة ورغبه للاقوياء والأغنياء وهذا ما يعمق الفوارق بين الشعوب ودول العالم بما يسبب الازمات المتلاحقة سواء كانت ازمات اقتصادية او سياسية مما ينعكس سلباً علي دول الجنوب، ومع ان العالم يقر بضرورة تغيير آليات وسياسات النظام العالمي الراهن الجامدة الا ان المحاولات لا زالت تواجه بالرفض من قبل مؤسسي ورواد النظام العالمي الراهن واذا ما نظرنا الي الاتحاد الاوربي وكذا مجلس التعاون لدول الخليج العربي فسوف نجد مدي تعصب اعضاء هذين التجمعين في ضم اعضاء آخرين إلي تجمعاتهم كي لا يؤثر ذلك علي سياساتها وتماسكها.

جدول رقم(2)

والجدول التالي يبين التشكيلات الدولية الراهنة وتاريخ قيامها وعدد أعضائها:

م	الإسم	تاريخ التأسيس	عدد الأعضاء
1	الولايات المتحدة	25/10/1945	191 دولة
2	الإتحاد الأوربي	18/4/1951	27 دولة

[2] عبدالحسين وادى – الاقتصاديات النامية ، ازمات وحلول – دار الشروق الاردنية – 2001،ص 33.

3	الإتحاد الإفريقي	2000	53 دولة
4	الجامعة العربية	1997	22 دولة
5	مجلس التعاون لدول الخليج العربي	25/5/1981	6 دول
6	رابطة دول جنوب شرق آسيا	97-1998	13 دولة
7	مجموعة الثماني	1975	8 دول
8	مجموعة العشرين	15/11/2008	20 دولة

يشكل الاقتصاد مجموعة العشرين 60% من إجمالي الإقتصاد في العالم.[1])

المطلب الرابع:

المراحل الكبري في الأزمة المالية العالمية منذ اندلاعها

بدات الأزمة المالية العالمية فعلياً عام 2007م

فبراير 2007م عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية علي التسويق) يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولي عمليات الافلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

أغسطس 2007م البورصات تدهورت أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم السوق بالسيولة.

(1) المرجع السابق ، ص 200.

وفي اكتوبر الي ديسمبر 2007م عدة مصارف كبري اعلنت انخفاضاً كبيراً في اسعار اسهمها بسبب ازمة الرهن العقاري.[1]

وفي 22 يناير 2008 الاحتياطي الاتحادي الاميركي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة ارباع نقطة الي 3.5% وهو اجزاء ذو حجم استثنائي ثم جري التخفيض تدريجياً الي ان يصل 2%.

17 فبراير 2008 الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورذرن روك" و 11 مارس 2008 تضافرت الجهود المصرفية للمصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق التسليفات.

أما 16 مارس 2008م أعلن "جي بي مورغان" شراءه بنك الاعمال الامريكي "بيب ستير نن" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياط الاتحادي، ومع توالي الازمة المالية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال تسليف الرهن العقاري "فريد ماك" و"قاني مابي" تحت الوصية طيلة الفترة التي تحتاجها لاعادة مظلة ماليتها مع كفالة ديونها حتي حدود 200 مليار دولار وفي 15 سبتمبر 2008م اعترف بنك الاعمال "ليمان براذرز" " ميري لينش".[2]

وفي 16 سبتمبر 2008م اضطر بنك الاحتياطي الامريكي لتقديم تسهيلات ائتمانية 85 ثم ارتفع الي 180 مليار دولار أي 80% اسهمها "أي ايه جي" وكانت هذه الشركة تقدم الامين الي 100 الف شركة وكان لديها 30 مليون عميل أي ما يعادل الشعب السوداني!! ولديها انشطة في 130 دولة حول العالم.[1]

8 سبتمبر 2008م البنك البريطاني "لوير تي اس جي" اشتري منافسه "اتش بي او سي" الذي كان مهدداً بالافلاس.

---

(1) الموسوعة الحرة www.wikipedia.org
(2) الجزيرة نت 2/10/2008.
(1) موقع البي بي سي www.BBC.co.uk/arabic/busines 10/9/2009

ثم السلطات الامريكية تعلن انها تعد خطة انقاذ بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من اصولها غير القابلة للبيع وفي 19 سبتمبر 2008م وجه الرئيس الامريكي السابق بوش نداء الي "للتحرك فوراً" بشأن خطة الانقاذ.

23 سبتمبر سيطرة المناقشات في الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك، اذ ان هناك قلق يتضاعف في الاسواق المالية امام المماطلة حيال الخطة الامريكية وفي ذات السياق 26 سبتمبر 2008م انهار سعر السهم لمجموعة المصرفية والتامين البلجيكية الهولندية "ورئيس" وبعد يومين من هذا التاريخ حطة الانقاذ الامريكية موضع اتفاق في الكونغرس وفي اوربا جري تفويج من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسيورنم، وفي بريطانيا جري ناميم بيك "برادفورد ونبلغلي" وبعد يوم واحد ايضاً مجلس النواب الامريكي يرفض خطة الانقاذ طبقاً لمبررات اقتصادية وتلت انهيار وواستريت بعد ساعات. من هنا توالت الاحداث حتي توسعت الي كل الدول وفي جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها الدول النامية.[2])

الفصل الخامس

نتائج وآثار الأزمة المالية العالمية علي الإقتصاد العالمي

---

[2] الجزيرة نت – 2/10/2008م + BBC.

المبحث الاول : آثار الأزمة المالية الراهنة علي إقتصاديات الدول المتقدمة

المطلب الأول : آثار الأزمة المالية علي الولايات المتحدة الامريكية

المطلب الثاني : آثار الازمة علي الدول الاوربية

المطلب الثالث : آثار الأزمة المالية علي الدول الصناعية الكبري

المبحث الثاني : آثار الازمة المالية علي الدول النامية

المطلب الاول : إنعكاسات الأزمة المالية علي الدول العربية

المطلب الثاني :الدول الآسيوية

المطلب الثالث : الأفريقية

الفصل الخامس: نتائج وآثار الازمة المالية العالمية

المبحث الأول: آثار الأزمة علي الدول المتقدمة

ان اثار الازمة المالية الراهنة علي الاقتصاديات العالمية تختلف في طبيعتها من بلد لاخر حسب وضعها الاقتصادي والسياسي فاثارها علي الدول الغنية برغم حدتها وقساوتها بعكس اثارها التي ستكون اخف وطأة من واقعها علي الدول الفقيرة والسبب انها خاسرة في كل الاوقات سواء كانت

هناك ازمات او لم تكن وستقتصر اثار الازمة علي انخفاض القروض والمساعدات والهبات النقدية المقدمة سواء من الدول الكبري او المؤسسات النقدية الدولية من جهة ومن ناحية اخري فاهم التاثيرات تتمثل في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانخفاض معدلات نموها الضعيفة اصلاً. وستتم مناقشة هذه الموضوعات من خلال تقسيم المبحث الي المطالب الثلاثة الاتية:

المطلب الاول: آثار الأزمة المالية علي الولايات المتحدة الامريكية.

المطلب الثاني: آثار الازمة علي الدول الاوربية.

المطلب الثالث: آثار الأزمة علي الدول الصناعية الكبري.

المطلب الاول:

آثار الازمة علي الولايات المتحدة الامريكية:

تعتبر أمريكا هي مركز الرأسمالية العالمية ورائدة للعالم إقتصادياً وسياسياً وقد تمكنت من الحصول علي هذه المراكز بعد الحرب العالمية الاولي ثم الثانية حيث ظهرت كزعيمة لما يسمس العالم الحر.

ويمثل الاقتصاد الامريكي 80% قبل الحرب العالمية الثانية من اجمالي الاقتصاد العالمي والآن الإقتصاد الامريكي يمثل 45% ومعدل النمو الاقتصادي فيها 2.2% وفقاً لاحصائيات [1].2007

وتعتبر عملة امريكا "الدولار" هي العملة الرئيسية في العالم التي تتم علي اساسها كل المعاملات التجارية والمالية ولذا فان أي عملية اقتصادية سلبية او ايجابية فهي تنعكس مباشرة علي بقية الاقتصاديات الدولية. في اغسطس 2007م ظهرت بوادر ازمة الرهن العقاري في امريكا والتي تكشف عن المغالاة في ارتفاع اسعار العقارات الممولة بقروض بنكية ذات فوائد مالية مرتفعة صعبت من امكانية السداد من قبل المقترضين واستمرت ازمة الرهان العقاري من دون حلول او تدخل من قبل الحكومة الامريكية حتي تفجرت بصورتها الحادة والبشعة في 13 سبتمبر 2008م حينما اعلن عن افلاس الكثير من المؤسسات المالية الاميريكية وعدم تمكنها من الاستمرار بنفس السياسات السابقة ولذا كانت الازمة الماليةالتي انتشرت اثارها كالهشيم فاصبحت عالميةلا امريكية ويري الباحث د.عبدالله الشعيبي ان امريكا تتحمل مسئولية هذه الأزمة فالحكومة الامريكية ظلت متفرجة منذ أن ظهرت بوادر للازمة قبل تفاقمها وشمولها لمختلف مكونات الاقتصاد الامريكي بسبب رفض كبار الرأسماليين لتدخل الدولة.[2]

ونتيجة لما سبق تأثرت امريكا بهذه الازمة في الاتجاهات التالية:

البطالة:ارتفعت معدل البطالة بوتيرة للأمريكيين في عام 2007م بلغت معدلات البطالة 6.20% وبعد الازمة وصل إلي 8.9% ويتوقع ان تصل مع نهاية 2010 الي 11.2% ومع بداية الازمة كان التاثير الاكبر في الخسائر المالية وتناقص معدلات البطالة والانفاق والاستهلاك وايضاً الاستثمار.

---

(1) الموقع الالكتروني وزارة التجارة الامريكية، ديسمبر 2009م.

(2) عبدالله مسعود الشعبيني، اثار الازمة المالية العالمية، ط 1، ص 118 مغني للترجمة والنشر والبرمجيات. القاهرة

ويمكن التحديد في الاتي:-

في سبتمبر 2008م بلغت البطالة 95 الف عاطل، وفي اكتوبر 2008م بلغت البطالة 225 الف عاطل، وفي نوفمبر 2008م 553 الف عاطل،وفي ديسمبر 2008م بلغت 524 الف عاطل ومع بداية عام 2009م دخل الاقتصاد الامريكي مرحلة جديدة من الانحسار ففي يناير 2009م بلغ عدد العاطلين 626 الف وفي فبراير 2009م بلغ عدد المريكين الذين تقدموا لطلب الاعانات البطالة من الحكومة 624 الف فرد.[1]

وسجلت شركات القطاع الخاص الامريكي 697 الف وظيفة في شهر فبراير 2009م حتي بلغ معدل البطالة عام 2009م الي خمسة ملايين فقدو وظائفهم وسيتراجع المعدل الي 6.7% في العام 2011م ووفقاً لاخر الاحصائيات فقد بلغ عدد العاطلين في امريكا 4.79 مليون شخص.[2]

وفي شهر مارس 2009م ارتفع عدد العاطلين عن العميل جراء الازمة المالية العالمية وانضموا الي قائمة المطالبين بالمعونات الغذائية الحكومية حيث سجل 654 الف امريكي.

النمو الاقتصادي:-

في عام 2007م بلغت معدلات النمو الاقتصادي 2.2% ومع بداية الازمة تراجعت الي 1.1% وكون الضرائب تشكل نسبة غير عادية في كل اقتصاد بما فيه الامريكي ولهذا فقد استمرت عائدات الضرائب بامريكا في الانخفاض في الربع الاول من عام 2009م.

بسبب انخفاض الاستهلاك وهبوط الدخول وضعف الارباح مما ادي الي تعميق الازمة المالية للولايات المتحدة الامريكية ونقلت صحيفة وول استريت عن تقرير اصدره معهد نيلسون روكفلر بجامعة ولاية نيويورك

---

(1) الجزيرة.نت 19 فبراير 2009م.
(2) الجزيرة نت 6/2/2009.

يقول ان 47 ولاية عانت من انخفاض في الضرائب 12.6% أي ما يعادل 20 مليار دولار مقارنة مع الفصل الاول في عام 2008م وكان اكبر انخفاض في ضرائب الدخل حيث انخفضت ضرائب الارباح للشركات بنسبة 16.2% اما الضرائب الدخول الفردية فقد انخفضت بنسبة 15.8% في حين انخفضت ضرائب المبيعات 7.6%.[1]

العجز:-

في شهر اكتوبر 2008م (737 مليار دولار) الفجوة بين الصادرات والواردات 70.8% لتصل الي 60.9 مليار دولار وفي شهر نوفمبر بلغ قيمة العجز الاجمالي 164.4 مليار دولار ويتوقع ان يصل العجز الي 1.5 ترليون دولار.[2]

وفي شهر فبراير 2009 سجلت امريكا خسائر مالية للعام 2008 765 مليار دولار منها 193 مليار في شهر فبراير 2009م وكشفت وزارة التجارة الامريكية عن انكماش اقتصاد امريكا في الربع الاول من العام 2009م بنسبة 5.7% وبعد هذا الانكماش الثالث علي التوالي بالنسبة لاكبر اقتصاد في العالم تراجع في الربع الثالث من عام 2008 بنسبة 0.5% وبنسبة 603% في الربع الاخير من العالم نفسه ويتوقع ان ينكمش الاقتصاد الامريكي للعام 2011 ما بين 0.5% الي 1.5%.[3]

الكساد:-

بلغ كساد الاقتصاد في امريكا بنسبة 6.3% في الربع الاخير من العام 2008م وهو ما لم يتوقعه الامريكيون حيث نسبة 30% من طلبات المساعدات الطارئة الزائدة في بنوك الطعام وتحتاج امريكا نسبة 40% من طلبات المساعدات الطارئة الغذائية كزيادة لكي تتمكن من تلبية الطلبات المتزايدة

---

(1) صحيفة القدس العربي العدد 6168، 4/4/2009م ،ص 14.
(2) الجزيرة نت 25/12/2008م.
(3) الجزيرة نت نقلا عن تقرير مالي للمالية الامريكية.

ويبلغ اجمالي عدد الامريكين الطالبين للمعونات الغذائية 32.2 مليون شخص أي 1 من 10.[4]

الديون:-

امريكا مدينة للعالم بـ 25 ترليون أي ضعف انتاجها.

الاستثمار:-

انخفضت نسبة الاستثمار بنسبة 1% في الربع الثالث من عام 2009م وبلغت عام 2010 الي 2.5%.

تراجع انفاق المستهلكين:-

انخفضت نسبة انفاق المستهلكين في امريكا 1% في فبراير 2008م وفي فبراير 2009م بنسبة 3% كما انخفضت اسعار المستهليكين بنسبة 0.1% في مارس 2009 بينما كان في فبراير 0.4% وخلال الربع الاول من عام 2009م ارتفع انفاق الاستهلاك الذي يمثل ثلثي نشاط الاقتصاد الامريكي بنسبة 1.5% لكنه جاء اقل من التوقعات بان يرتفع بنسبة 2.2% كما تراجعت اسعار المنازل في نيويورك وفي امريكا بشكل عام فقد بلغت نسبة التراجع 0.8%.[1]

وظهرت ارقام ثقة المستهلكين السلبية علي اسعار الاسهم، وقالت مؤسسة كونفرنس بورد ان ارتفاع معدلات البطالة تلعب دوراً رئيسياً في تراجع ثقة المستهلكين والحد الادني الذي يدل علي ان نشاط الاقتصادي جيد هو وصول مؤشر ثقة المستهلكين الي 90 نقطة.[2]

---

[4] الجزيرة نت 26/3/2009 + BBC 4/5/2009م.
[1] الجزيرة نت 1/4/2009.
[2] موقع BBC العربية 27/اكتوبر 2009م.

المطلب الثاني: آثار الأزمة المالية علي الدول الأوربية:

تمثل أوربا مجتمعة ثانية في حجم الإنتاج الإقتصادي العالمي بعد أمريكا ولكن دورها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة كان يتجه نحو التراجع لحساب أمريكا حيث ظلت سياستها تابعة لأمريكا ولهذا فإن أي أزمة تقع في مركز القرار الرأسمالي لا بد أن تؤثر علي المواقع الأخري والتابعة، وكانت الأزمة أخيراً في دليل واضح علي ذلك الترابط التبعي ما بين أوربا وأمريكا.

ففي عام 1945م تأسس الإتحاد الأوربي من عدة دول حتي بلغ عام 2008م 27 دولة وهناك 15 دولة أوربية تعتمد علي سوق واحد يعني موحده وعملتها واحده هي اليورو.

وتعتبر بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا وسويسرا هي أقوي الدول الأوربية إقتصادياً وسياسياً وبريطانيا لم تنضم إلي سوق اليورو رغم إنها الدول المؤسسة.[1])

وتنوعت الآثار الإقتصادية في كل دولة أوربية حسب وضعها الإقتصادي والسياسي ونحن هنا سنقوم بالإشارة إلي بعض الدول الأوربية وهي:-

1- المانيا

---

[1] عبدالله الشعيبى، مرجع سابق ص 129.

يعتبر الاقتصاد الالماني اكبر اقتصاد أوربي رغم الاوضاع التي مر بها بعد الحربين العالميتين الاولي والثانية ولكنه تمكن من استفادة قوته حتي تمكن من أقوي الاقتصادات الرأسمالية العالمية الكبري.

ولذلك سقط بدوره في مرحلة من الركود لاول مرة منذ خمسة سنوات بسبب الازمة المالية. واظهرت الارقام الصادرة عن مركز الاحصاء الاتحادي ان الناتج المحلي الاجمالي انكمش بمقدار 0.5% في الربع الثالث من عام 2009م بعد ان سجل انكماشاً بمقدار 0.4% في الربع الثاني.

وقال وزير المالية الالماني بيب شتانبيروك ان اقتصاد بلاده في ركود ويواجه عاماً صعباً في 2009م وقد وجهت الحكومة اكثر من 1% من اجمالي الناتج المحلي اوائل شهر مايو لدعم الاقتصاد والبنوك.

من جانب اخر اكد رئيس مكتب العمل الاتحادي بالمانيا ان تقديرات معهد الابحاث التابعة للمكتب تشير الي تراجع معدل نمو اقتصاد البلاد في عام 2010م بنسبة قد تصل الي 0.5%.

كما ان ما يقدر بحوالي 215 الف وظيفة مهددة بالشطب بعام 2010م بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية.[1])

ووصل عدد العاطلين عن العمل في المانيا 3.586 ملايين وذلك بزيادة مقدارها 78 الف مقارنة بالعام 2008 ليصل الي 8.6% وقد لجات معظم المؤسسات الالمانية الي تخفيض ساعات العمل لمواجهة ظروف الأزمة.[2])

2- بريطانيا

ويقف الاقتصاد البريطاني هو الاخر علي شفا اول ركود له منذ اكثر من 15 سنة نتيجة للازمة المالية العالمية،وقال المعهد الوطني للأبحاث الاجتماعية والاقتصادية في لندن ان اقتصاد البلاد سينكمش بنسبة 1.5%

---

(1) الجزيرة نت 25/11/2008م.
(2) www.plamoon.net

للعام 2009 وان البطالة قد ترتفع الي ثلاثة ملايين شخص في عام 2010م وقدر المعهد ان برنامج الانقاذ تبلغ تكاليفه 30 مليار دولار يمكن ان يحسن لنمو بنسبة 1% للعام 2011م.

3- ايطاليا

وفي ايطاليا انكمش الاقتصاد بنسبة 0.5% في الربع الثالث من عام 2008 وهو اعمق تراجع ربع سنوي منذ عشر سنوات، وحذر رئيس الوزراء الايطالي سلعيو برلسكوني من ان الازمة المالية العالمية تؤثر علي الاقتصاد الحقيقي في بلاده وانها قد تصبح عميقة جداً.[3])

4- اسبانيا

وايضاً اعلنت اسبانيا انكماش اقتصادها في الربع الثالث للمرة الاولي منذ 15 عاماً ما جعل البلاد علي شفا السقوط في فترة الركود.

المطلب الثالث: آثار الازمة المالية علي الدول الصناعية الكبري:

1- اليابان

يمثل الاقتصاد الياباني واحد من اهم الاقتصاديات في العالمية ويسبب الأزمة المالية العالمية دخل الاقتصاد الياباني دائرة اول ركود منذ سبع سنوات، وخصصت الحكومة مبلغ 2000 مليار ين الي 10.000 مليار ين (84 مليار يورو لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية.[1])

وسجل العجز التجاري الياباني للعام 2008م مبلغ قدره 52.6 مليار دولار بسبب تراجع نسبة الواردات الي واحد وثلاثون فاصل سبعة 31.7% كما تراجعت واردات النفط بنسبة 64.2%، وفي الربع الاول من عام 2009

---

(3) المرجع السابق.
(1) عبدالله الشعيبي، مرجع سابق.

حقق الاقتصاد الياباني عجزاً تجارياً حيث انخفضت الصادرات بنسبة 16% وتراجع اداء الاقتصاد الياباني بنسبة 12.1%.[2]

2- **روسيا**

عندما نتحدث عن روسيا لا ننسي الي انها كانت عاصمة المعسكر الاشتراكي الذي انهار مع اوائل تسعينات القرن الماضي. ان تتصدر قائمة الهرم الاقتصادي العالمي ولكن سياسات الفساد وبروقراطية الدولة اضعف من النمو الاقتصادي وقابه ذلك سعي حثيث نحو الصناعات العسكرية كي تؤمن نفسها من التحدي الامريكي الذي يسعي اضعاف قوتهم، روسيا تمتلك ثروات نفطية هائلة (بترول وغاز) وهي تمول معظم دول اروبا بالغاز والنفط، وحينما إنطلقت الأزمة المالية العالمية الراهنة فقد كان الروس علي ثقة أنها لم تصبهم بذلك القدر الذى أصاب الدول الصناعية الرأسمالية، والسبب يعود الي استمرار الدولة في التنمية الاقتصادية، وخصص مبالغ مالية لمواجهة الأزمة قدره (ترليون روبل Robel) أي ما يعادل 340 مليار دولار وهي تقارب الميزانية الروسية العامة وفي منتصف مارس أعلنت روسيا عن عزمها في إنفاق جديد بمبلغ 53 مليار يورو لتحفيز الاقتصاد خلال عام 2009م.[3]

3- **الصين**

تعتبر الصين من الدول الصناعية الناشئة التي نمت بصورة متسارعة حتي تمكنت من منافسة أقوي الاقتصادات العالمية، وتمكنت الصين من تحقيق معدلات نمو اقتصادية حقيقة تراوحت بين 9% -10% وفي العام 2008م بلغ معدل النمو 9.6% متجاوزاً معدلات النمو الاقتصادية العالمية الاخري، وحجزت لنفسها مقعداً في قمة الكبار ولاعب اساسي في النظام

---

(2) تقرير وزارة المالية اليابانية + قناة الجزيرة 27/2/2009.
(3) روسيا اليوم 16/3/2009م.

العالمي الجديد يصعب تجاوزه، كما انخفض معدل النمو الاقتصادي في العام 2009م ، 8% ان الطفرة الاقتصادية الصينية وهي الدول الشيوعية الوحيدة والتي تتبع اقتصادية رأسمالية تتوافق مع توجهها السياسي ذات الطابع الاشتراكي قد أثارة اعجاب العالم اذ نجحت هذه التجربة من منافسة اقوي اقتصاديات العالم، إذاً نلاحظ ان الصين تاثرت بالأزمة المالية العالمية.

حقق الفائض التجاري للصين لشهر اكتوبر 2008م رقماً قياسياً لكن معدل نمو الصادرات ضعف بسبب تباطوء نمو الاقتصاد العالمي وارتفع الفائض التجاري بنسبة 30% ليصل الي 35.2 مليار دولار وفي نهاية عام 2008 انخفض نسبة الصادرات الي 17.5% كما انخفضت الواردات الي 43.1%

في يناير 2009م غادر 26 مليون صيني من مواقع عملهم في المدن الصناعية الصينية الي مساكنهم في الريف أي التحاقهم بركب البطالة.

وايضاً بلغ معدل التضخم في اصين 2009م 7.1%-9.1%.[1])

المبحث الثاني : آثار الازمة المالية علي الدول النامية

المطلب الاول : إنعكاسات الأزمة المالية علي الدول العربية

[1] وكالة الانباء الصينية 16/4/2009م رئيس الوزراء الصيني- الجزيرة نت 5/3/2009.

المطلب الثاني :الدول الآسيوية

المطلب الثالث : الأفريقية

المطلب الاول: إنعكاسات الازمة المالية علي الدول العربية:

انعكست الأزمة المالية العالمية علي الدول العربية أو معظم اقتصاديات العالم حتي انها اصبحت الازمة المالية العالمية، وبما ان الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي في واقع الامر انها تاثرت بالفعل. ومدي تاثر الدول العربية يعتمد علي حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي.[1]

في هذا الاطار يمكننا تقسيم الدول العربية الي ثلاثة مجموعات من حيث مدي تاثيرها بالازمة المالية العالمية وهي:-

- **المجموعة الاولي: هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس تعاون الخليجي.**

---

(1) الجزيرة نت ، نبيل شحاد 14/10/2008م.

- المجموعة الثانية: وهي الدول العربية ذات الانفتاح المتوسطة او فوق المتوسطة ومنه مصر والاردن وتونس.
- المجموعة الثالثة: وهي الدول العربية ذات الانفتاح المنخفضة ومنها السودان وليبيا.

بالنسبة للمجموعة الاولي فان صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني.

وقد لوحظ جراء تداعمات الازمة انخفاض اسعار النفط من حوالي 150 دولار للبرميل في شهر يوليو تموز الي حوالي 40$ للبرميل أي بانخفاض اكثر من ثلثين ومن ما لا شك فيه ان هذا الانخفاض الحاد اثر علي وضع الموازنات العامة علي هذه الدول، وعلي معدلات النمو الاقتصادي ومن ناحية اخري يلاحظ ان النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، وحيث يلاحظ ان دول الخليج اصبحت تمتلك صناديق سيادية تستثمر في الخارج خصوصاً في الولايات المتحدة وامريكا، ومما لا شك فيه ان هناك بعض الصناديق التي يمكن ان تكون لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المنهارة، وتشير بعض التقديرات الي ان خسائر ثروات الصناديق السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي 4 مليارات دولار.

وتقدر للاستثمارات العربية بالخارج حوالي 4.2 ترليون دولار، وكما هو معلوم فان هذه الاستثمارات مملوكة للحكومة والافراد ولكن معظمها يعود لدول الخليج وسوف تتاثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها.

وكلما كانت تلك الجهة تتميز بدرجة عالية من المخاطر فان درجة التعرض الي خسائر تكون اكبر، ومما لا شك فان هناك بعض الخسائر ولكن غير معلن عنها.

اما بالنسبة للبورصات فان حالة الخوف من التي اصابت المستثمرين في العالم كله ابتداء من امريكا، حيث انهارت بورصة وول استريت الي بورصة اندونسيا التي اغلقت ابوابها مروراً بالبورصات في معظم دول العالم ومنها الي البورصات العربية وخصوصاً الخليجية والمصرية.[1])

اما بالنسبة لدول المجموعة الثانية فان تاثرها بالازمة كان اقل من دول المجموعة الاولي باستثناء تاثر البورصات فكان في مستوي تاثر بورصات المجموعة الاولي.

اما بالنسبة لدول المجموعة الثالثة وهي ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المحدودة، فكان التاثير عليها ايضاً محدوداً.

تصنيف اخر للدول العربية من حيث التصنيف الاقتصادي:

تتكون الدول العربية من 22 دولة موزعة بين قارتي آسيا وأفريقيا، ومجموع هذه الدول تسيطر علي اكبر انتاج واحتياطي نفطي وغازي في العالم وتربط القارات ببعضهما البعض ولهذا فهي مطمع للدول الرأسمالية الكبري التي تعتمد في صناعتها الاستراتيجية والثانوية علي مادة النفط، ان الأزمة المالية العالمية قد كلفت العرب 3 ترليون دولار.

وتنقسم مجموعة الدول العربية ايضاً الي ثلاث مجموعات من حيث التصنيف الاقتصادي وهي:

- مجموعة الاغنياء وهي المنتجة للنفط مثل دول الخليج العربي والعراق وليبيا والجزائر.

---

(1) المرجع السابق.

- **مجموعة الوسط وتضم مصر وسوريا ولبنان وتونس والمغرب والأردن.**
- **مجموعة الفقراء وتضم السودان واليمن والصومال ومرتانيا وفلسطين وجيبوتي.[1]**

وهناك دول تنتج النفط فقط ولكن بنسب بسيطة ولكنها في الاجمالي لم تتمكن من الانضمام الي منظمة أوبك المصدرة للنفط كما ان مجموعة الدول العربية لم تتمكن من اثبات وجودها في الساحة الاقتصادية العالمية واصبح العرب ينتجون النفط ويجمعون بينما الاقتصاد الرأسمالي هو المستفيد الأول من النفط العربي، وكشفت الأزمة المالية العالمية عن خسائر عالمية لم تتضح معالمها وخاصة في جانب الاستثمارات المالية في المؤسسات المالية والبنكية العالمية، فهناك استثمارات تملكها بعض الدول قدرت خسائرها 2.5-3.5 مليار دولار بينما قيمة الخسائر الخاصة بالرأسمال العربي الخاص بنسبة 40% وهناك من يقول ان اثرياء العرب قد خسروا في اليومين الاولين من الأزمة نحو 240 مليار دولار.[2]

آثار الازمة المالية علي دول الخليج

---

(1) BBC 17/1/2009م.

(2) صلاح الدين حسين السيسي، الاسواق المالية- دار الفكر العربي مصر-2008م، ص 312.

ان الدول العربية النفطية لا سيما الخليجية استثمرت في الاسواق المالية العربية خاصة السوق الأمريكية اكثر من (4000) بليون دولار خلال السنوات الخمسة الماضية من فائض عوائد النفط، اذا رغم ان هذه الأموال كلها ليست عرضة للضياع ولكن كثير منها تاثر بالأزمة المالية وحسب التقديرات لمجلة "الابزيرفر" يتجاوز حجم الخسائر (5) خمسة مليار دولار. من الصناديق العربية التي تعرضت للخسائر هيئة الاستثمار بدبي وهيئة استثمار قطر وكلاهما دول تنعم بمصادر دخل من النفط والغاز عوضتهما عن هذه الخسائر.

فلقد اكد وزارء المالية ومحافظوا البنوك المركزية الخليجية خلال عام 2009م ان وضع المالي والاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي مستمر النمو بمعدلات جيدة مع استمرار مخصصات الانفاق علي المشاريع التنموية للدول الاعضاء وتسارع وتيرة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية.[1]

وضحت حكومة دول مجلس التعاون ويشكل مفرداً مبالغ كبيرة من المال في البنوك ووعدت الامارات بضخ 120 بليون درهم في قطاعها المصرفي وضمنت جميع الودائع في بنوك البلاد، فبما ضخت السعودية في مصارفها ما بين بليونين وثلاثة بلايين دولار وضمنت جميع الودائع المصرفية في بلادها بعد ان خفضت مؤسسة النفط في السعودية معدلات الاحتياطي الالزامي الذي ينبغي علي المصارف التجارية للمحافظة عليه مقارنة بودائعها من 13% الي 10%.

(1) Alghad.com?news=372440 5/4/2008

ومن جانبها قررت قطر ضخ 3.5 بليون دولار وعموماً واجهت دول الخليج العربي تراجعاً في عائداتها التي يوفر النفط 10% منها بعد تراجع سعر النفط.[2]

المطلب الثاني:

آثار الازمة المالية العالمية علي الدول الآسيوية:

وبما ان بعض الدول العربية نفسها اسيوية الا اننا هنا نقصد الدول الاسيوية غير العربية. ان قارة اسيا اكثر القارات سكاناً واكبرها مساحة وامتلاكاً للثروات المادية وبالاخص النفطية ومنها دول صناعية بارزة مثل اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وغيرها كما ان منها ابرز الدول الفنية في انتاج النفط والغاز العالمي.[1]

1- ماليزيا

تمثل ماليزيا ذات التعدد العرقي الانساني والغالبية الاسلامية ابرز ملامح التطور للاقتصاد والساسة في اسيا وربما في العالم، وتمكنت ماليزيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين ان تخطو خطوت متميزة في التنمية الاقتصادية فسعت الي تكثيف مجهوداتها الاقتصادية من خلال الدعم والتشجيع المتوازن لطرفي القطاع العام والخاص وهي بذلك تسعي الي تقليل العداء بين القطاعين وتسخير نشاطاتها لصالح الازمة الماليزية.

في تسعينات القرن الماضي تعرضت ماليزيا وبعض الدول الاسيوية الي هزة مالية نتيجة لمؤامرة خارجية هدفت الي اضعافها وتحويلها الي اقتصاد تابع للالة الصناعية الرأسمالية وشارك الملياردير اليهودي سورس

---

(2) المرجع السابق، الشرق الأوسط 27/اكتوبر 2008م.
(1) شبكة الاعلام العربي 26/1/2009م.

في تلك المؤامرة بصورة واضحة ولكن ماليزيا ونتيجة لتماسكها وحنكة قيادتها تمكنت من تجاوز تلك الازمة بدلا من التباكي عليها.

ولعل ابرز ما يميز التجربة الاقتصادية الماليزية هو تقوية الاقتصاد وتعزيز الثقة في القطاع الخاص بعد تراجع النمو الاقتصادي وتعزيز الثقة في القطاع الخاص بعد تراجع النمو الاقتصادي نتيجة للازمات المالية العالمية التي إمتد تأثيرها الي الاقتصاد الماليزي وأدي الي:

- انخفاض معدل النمو الإقتصادي إلي 3.5%.[2]
- تخفيض عجز في موازنتها بنسبة 4.8%.
- توقع تقلص نسبة الاستثمارات بنسبة 7.5%.
- كانت تتوقع ارتفاع اسعار السلع بنسبة 5.9% خلال العامين 2009 و 2010م.
- كذلك تباطأ النمو الاقتصادي لماليزيا لعام 2009م بسبب الانخفاض الشديد في الصادرات، ولم يتجاوز معدل نموها 4.6 في المائة مقارنة مع 6.3 في المائة في عام 2007م.

ويتوقع انكماش الاقتصاد الماليزي بنسبة 4-5% للعام 2009م نتيجة لاعاة النظر في التوقعات الاولية علي ضوء الضعف الطلب الخارجي علي صادرات ماليزيا التي تواجه ركوداً هو الثاني بعد ازمة 1998م وطبقا للبيانات التي نشرت اخيراً استمرت صادرات البلاد في الانخفاض في شهر فبراير 2009م فانخفضت بنسبة 10.9% مقارنة بنفس الشهر في العام الماضي.

تراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 6.2% في الربع الاول من العام 2009 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي واكثرها كان متوقعا.[1]

---

(2) www.xinhusnet.com

(1) 10/4/2009 www.xinlasnet.com مرجع سابق.

ولهذا فقد قامت الحكومة الماليزية بضخ 7 مليار ربحنت (3.5 مليار دولار) لميزانية عام 2009م من خلال خفض الانفاق الحكومي وتثبيت سعر العملة، وفي شهر فبراير 2009م خصصت الحكومة الماليزية 16 مليار دولار لمواجهة الازمة وبنفس الوقت اعلنت عن طرد اكثر من 65 الف عامل ماليزي وفي شهر مارس كشفت ماليزيا عن خطة تغير قيمتها 2.7 مليار دولار امريكي اضافة الي خطة نوفمبر التي كانت قيمتها 2 مليار دولار امريكي.[2]

دفعت الازمة المالية العالمية الي قيام بعض الحكومات بغرض قيود علي الاستثمارات بينما ماليزيا تعلن رفضها لفرض أي قيود علي الاستثمارات كي لا تكون طارده للاستثمارات، علي الرغم من القيود التي فرضها علي دخول رؤوس الأموال بعد ازمة الاسواق الاسيوية في تسعينات القرن المنصرم، ومع ذلك فقد عملت الحكومة علي الازاحة التدريجية لتلك القيود مما اعاد الثقة للاقتصاد الماليزي.[1]

2- الهند

تمثل الهند الدولة الثانية من حيث عدد السكان بعد الصين حيث يصل عدد سكانها الي ما يقارب المليار نسمة.

ويحتل الاقتصاد الهندي المرتبة الرابعة اسيوياً وقد تمكن من تعزيز صناعته التكنولوجيه التي عزت الاسواق العالمية مما شكل قوة اساسية للهند.

ومع انطلاق الازمة المالية العالمية كان المسؤولون في الهند لا يتوقعون تاثيراً كبيراً علي اقتصاد الهند الا ان مع اشتداد وطأة الازمة اضطرت الي اخذ الاجراءات الاقتصادية لحماية الاقتصاد الهندي، ومن اهم هذه الاجراءات

---

(2) عبدالله شعيبي ، مرجع سبق ذكره.

(1) مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي الاسبق – جامعة حضرموت- يناير 2009م ، محاضرة.

هو تخصيص مبلغ مالي لدعم الاقتصاد مع محاولة للحفاظ علي نسبة النمو في حدود 7% الي 8% أي مبلغ ترليون روبية.[2]

وأما ابرز التاثيرات علي الاقتصاد الهندي علي النحو التالي:

1- تخفيض معدل نمو الانتاج ما بين 7%-8%.
2- خفض اسعار الفائدة بنسبة نقطة واحدة%.
3- خفض نسبة الاحتياطي 50 نقطة علي اساس كبح تباطوء الاقتصاد الهندي.
4- ارتفاع نسبة البطالة الي 7%.
5- ارتفاع نسبة التضخم الي 12.14% في سبتمبر 2008م.
6- تراجع الانتاج الصناعي بنسبة 0.5%.
7- تراجع الصادرات بنسبة 21.7%.[3]

3- كوريا الجنوبية

هي من الدول الاسيوية التي تحتل المرتبة الحادية عشر في قائمة الاقتصاديات العالمية وتشتهر كوريا الجنوبية بصناعة السلع التقنية.

وتمكنت كوريا من تحسين اقتصادها رغم الازمات الاقتصادية والسياسية التي تعرضت لها وسبق ان كانت من الازمة الاسيوية في عام 1997م والتي سميت ازمة "سورس: نسبة الي الملياردير اليهودي الشهير ومن اثار الازمة المالية علي الاقتصاد الكوري كالتالي:-

1- انكماش الاقتصاد الكوري الجنوبي بنسبة 3.4% من عام 2008 مقارنة مع 2007م.[1]

---

(2) الهند اليوم 7/1/2009م.
(3) العرب اون لاين 27/1/2009 +صحيفة الثورة اليمنية 13/3/2004م.
(1) تقرير الامم المتحدة 27/مايو 2009م.

2- حدوث انكماش اقتصادي في عام 2009 بنسبة 5.6%.
3- اعلان كوريا الجنوبية ان متوسط العجز وموازنتها تجاوز 8.33 يوون أي 6.7 مليار دولار.
4- انخفاض اسعار السيارات وهي احدي دعامات الاقتصاد الكوري بنسبة 35%.
5- تراجع معدلات النمو الاقتصادي 3.4%.
6- انخفاض قيمة العملة بنسبة 20%.
7- انخفاض نسبة الاستثمارات.
8- انخفاض كبير في اسعار العقارات وبنسبة 46%.[2])

المطلب الثالث:

آثار الأزمة المالية علي الدول الأفريقية

تمثل افريقيا افقر القارات اقتصادياً وتتمتع باعلي نسبة من الفقر بين سكانها رغم ما تمتلكه من ثروات طبيعية وزراعية سيمكنها من ان تتحول الي سلة لغذاء العالم ولو ان دولها اتبعت نظام الدولة والقانون والاستفادة من امكانياتها وتوفقت في مكافحة الفساد الذي يحتل ايضاً اعلي نسبة في العالم وكانت افريقيا ساحة للصراعات الدولية بمختلف اشكالها بما فيها سياسة الاستعمار والعبودية.

ان الفساد في القارة الافريقية 150 مليار دولار سنوياً، والفساد غير مشروع في أي مكان في افريقيا، ولكنه منتشر في كل مكان وفي ثنايا الحياة

(2) BBC 2/1/2009 +الجزيرة نت 1/2/2009م.

الافريقية ويتراوح الفساد ما بين تهريب زجاجات مشروبات كحولية بغية عدم دفع الرسوم الجمركيةالمترتبة عليها وما بين الرؤساء ونواياهم الذين يعيشون بمستويات معيشية عالية لا تتناسب مع ما يقتنونه من دخل وما يجب ان يكون.

واقترح الان الاتحاد الافريقي حلول لهذه المشكلة مثل ان يصرح المسئولون عن ممتلكاتهم قبل ان يتسلموا مناصبهم وان تتمتع السلطات قدرة القانوينة علي الكشف عن الحسابات المصرفية للمسئولين وان تصادر ممتلكاتهم الذين يثبت تورطهم بالفساد. ويعكس ذلك الوعي المتزايد في القارة الافريقية بالاضرار الناجمة عن الفساد.[1]))

ونحن هنا سنقوم بتحليل مبسط لبعض الدول الافريقية ومدي تاثيرها بالازمة المالية العالمية سلباً وايجاباً.

تداعيات الأزمة المالية علي الاقتصاد السوداني:

لا شك ان الاثر كبير علي السودان مثل الدول النامية الاخري ويتمثل في الاتي:-

- انخفاض ايرادات البترول الذي اثر بدروه علي ميزانية 2009 و 2010م وانخفاض ايرادات حكومة جنوب السودان بصورة خاصة لاعتمادهم الكلي علي البترول.
- الركود العالمي الذي ادي بدروه اثر علي صادرات السودان غير البترولية الا من الغذاء.

(1) BBC.uk.com 18/9/2009

- انخفاض تحويلات المغتربين السودانيين من الخارج بسبب الأزمة المالية العالمية.[1])

وتاثر الاقتصاد السوداني من الجوانب الاتية:-

القطاع الزراعي: حيث تاثر سلباً علي الطلب المحلي والعالمي علي منتجاته وانخفاض سعر الصرف علي الانتاجية نسبة لارتفاع اسعار مدخلات الانتاج.

القطاع الصناعي: تاثر بدرجة كبيرة لان اعتماديته علي الخارج عالية في مدخلات الانتاج وبالتالي فان التغيير في سعر الصرف يؤثر سلباً علي الاداء وعكس ذلك علي مستوي الطلب وخاصة بالنسبة للسلع المعمرة، يساهم قطاع انتاج السكر بنبة عالية في صادرات القطاع الصناعي ويسبب ارتفاع التكلفة محلياً.

قطاع الخدمات: وقد تاثر هذا القطاع خاصة مما قد يحدث من انخفاض في معدل نمو الخدمات الحكومية والخدمات ايضاً يتاثر بما قد يحدث في القطاعات الاخري وفي بعض المجالات في الاقتصاد السوداني تاتي ايجابياً بسبب الاستثمارات التي تواجه البلاد نتيجة للخسائر التي تعرضت في بلدان اخري.

اذ ان السودان يمتلك الموارد المشجعة للاستثمار.

السودان والازمة المالية العالمية

يعاني السودان من آثار للازمة المالية العالمية كارتفاع تكاليف الانتاج التي تساهم فيها الضرائب والرسوم علي مختلف مستويات الحكم، وقياسا علي ذلك اصبح السودان من ضمن بلدان العالم التي تعاني من الغلاء

(1) محمد زين علي، ندوة اثر الازمة المالية العالمية علي الدول النامية، (حالة السودان) معهد العالمي لعوم الزكاة، قاعة اتحاد المصارف 16/4/2009م.

وارتفاع تكاليف المعيشة زادت للازمة المالية العالمية من حدة المشاكل التي يعاني منها السودان اصلاً كالحروب والنزاعات وتفش البطالة خاصة وسط الشباب وبشكل اوسع وسط الشابات، كان انعكاس الازمة المالية العالمية علي السودان واضحاً في عدة اوجه من اهمها تاثيرها المباشر علي اسعار البترول الذي تعتمد عليه الموزانة العامة بحوالي 50% من جملة ايراداتها بينما يشكل حوالي 95% من جملة الصادرات السودانية، ادي تقلص عائدات البترول الي لجوء الحكومة لرفع فئات الضريبة علي القيمة المضافة لتصل الي 25% علي الاتصالات وبعض الواردات مع فرض رسوم اضافية علي اعداد منتقاة من السلع والخدمات الامر الذي اسهم بدوره في رفع مسويات الاسعار وارتفاع تكاليف الانتاج، طالت الاثار الجوانب النقدية لتضغط علي سعر الصرف للعينة ولم تجدي جملة الاجراءات التي تم اتباعها من قبل بنك السودان المرغوب في السيطرة علي النقد الاجنبي وادارة السيولة، من جانب آخر هناك اثار غير مباشرة للازمة المالية علي تدفق التمويل الاجنبي عبر مؤسسات التمويل الدولية وعبر المانحين.

في ظل كل تلك التداعيات يبرز التمويل للصغير والاصغر كمخرج مهم يمكنه المساعدة في التغلب علي اثار الأزمة المالية العالمية، وأيضاً التفعيل علي السياسات النقدية والمالية وإدارة السيولة علي وجه يؤدي الي الاستقرار المالي والاقتصادي، ورفع الطاقة الانتاجية وتوليد قيم مضافة في الاقتصاد مع امكانية تطوير مشروعات البنية التحتية وتقليل معدلات البطالة عبر انشاء مشروعات جديدة.[1]))

آثار الأزمة الاقتصادية علي الاقتصاد المصري:

[1] د. حسن بشير محمد نور – الازمة المالية العالمية وتداعياتها علي اقتصاد السودان – 2009م – شركة مطابع السودان للعملة المحدودة – الخرطوم – ص 180-181.

بما ان مصر أكبر دولة عربية وتقع موقع استراتيجي بين دول الشمال والجنوب.

يعتمد اقتصاد مصر علي خمسة مصادر رئيسية هي قناة السويس والبترول وتحويلات المصريين العاملين في الخارج والتصدير الذي يتضائل امام شهوة الاستيراد المفتوح، والسياحة المتذبذبة بحكم متغيرات السياسة والامن، وكلها مصادر عرضة للتاثير السريع بحركة الاقتصاد العالمي، وبالتالي فان الازمة المالية اصابت مباشرة وربما باثار قاسية وادت الازمة الي كساد وجمود اثر علي حركة الاستثمار العالمي مما ادي الي تناقص الاستثمارات في مصر وايضاً انكمشت المساعدات الامريكية والاوربية لمصر وربما تتوقف نهائياً بعد سقوط نظام الحاكم في مصر(مبارك) وهو امر خطير يستدعي اهتماماً اعمق من جانب الدولة والبحث عن سبيل تحقيق وطأة الازمة المالية العالمية علي البلد عموماً وعلي الفقراء في مصر خصوصاً.

ان اهم الاثار والتداعيات المباشرة للأزمة الرهنة علي الاقتصاد المصري تتمثل فيما يلي:

أ-انخفاض مؤشر البورصة المصرية

ب-تاثر الشركات الصناعية المرتبطة بالتصدير.

ج-ميزان المدفوعات.

د-القطاع المصرفي الذي تاثر نتيجة انخفاض اداء بعض القطاعات منها السياحية.

هـ-شركات ادارة المحافظة والصناديق.

و-ايرادات قناة السويس.

ز-الموازنة العامة.

ح-قطاع الصادرات.

ى-ميزان التجاري المصري.

ك-قطاع البترول.[1]

آثار الازمة المالية العالمية علي اثيوبيا

تاثر الاقتصاد الثيوبي مثله ومثل أي دولة افريقية وتعتبر اثيوبيا من افقر الدول في العالم حيث 44% من السكان يعيشون تحت خط الفقر واكثر من 12 مليون شخص يعانون من امراض مزمنة او علي الاقل من انعدام الامن الغذائي بشكل دوري ويعيش معظمهم في المناطق الريفية.[1]

ان ثمانية من اصل عشرة اثيوبي يعتمدون علي الزراعة بوصفها مصدر رزقهم الرئيسي ولكن هذا الانتاج الزراعي والاقتصاد الاثيوبي عموماً اصبح عرضه لازمات الجفاف والحروب الاهلية، وتصدر اثيوبيا البن والذرة الشامية والحبوب الزيتية وقصب السكر والقمح.

وتاثرت اثيوبيا عن طريق تصدير البن الي الخارج مما ادي الي تارجع ملحوظ في انتاج البن في اثيوبيا جراء الازمة المالية العالمية.

*كما تاثرت المعونات الانسانية التي كانت تتلقاها اثيوبيا من بعض الدول الكبري مثل بريطانيا وأمريكا التي خفضت المنح الاثيوبي رغم تعهد بريطانيا لزيادة المنح والمساعدات تجاه اثيوبيا.[2]

وتحاول اثيوبيا حالياً تطبيق خطة مفادها اعادة هيكلة الاقتصاد والتنمية ولفترة محدودة خمس سنوات، ولكن هناك عديد من التحديات حيال تنفيذ هذه الخطة من بين هذه التحديات ضعف الايرادات وعوامل اخري مثل الامن والجفاف والفساد.[3]

---

(1) صلاح حسن السيسي، الازمة المالية والاقتصادية العالمية، ط 1، القاهرة مطبعة ابناء وهبة محمد حسان 2009م، ص 52-51.

(1) wikipedia.org الموسوعة الحرة.

(2) النهار Egypt.com www.Alnahar

(3) www.Nazaret.com

النتائج والتوصيات

- ان الأزمة المالية العالمية ادت الي ضرورة تفكير باصلاحات هامة من شانها تصحيح مسار الرأسمالية وسياسة الاقتصاد الحر بشكل يوفر الاقتصاد المالي استقراراً مالياً واقتصادياً أفضل.
- ضرورة التحرر الاقتصادي للامة الاسلامية: لقد تم دمج اقتصاد البلاد الاسلامية بعد مرحلة الاستعمار في الاقتصاد الراسمالي للدول الصناعية الكبري، كما تم دمجها سياسياً في المنظومة نفسها من خلال هيئة الامم المتحدة التي أصبحت آلة قمع علي الدول النامية وعلي راسها الدول الاسلامية، مما ادي الي ان تعاني الامة الي تبعيه مقيته وضعف في ادارة نفسها بنفسها. ولهذا يجب ان تتحرر الامة من التبعية لانها تمتلك مقومات القوة الاقتصادية.
- بدأ العد التنازلي للهيمنة الامريكية الاقتصادية، فالازمة المالية العالمية انهت اماني الولايات المتحدة في السيطرة علي الاقتصاد العالمي التي من اجلها شنت الحروب المدمرة المتواصلة مباشرة وغير مباشرة وخير شاهد ما حدث في تونس ومصر بداية 2011م من تغيرات والله يعلم اين تنتهي هذه الثوراة العربية !!
- وبعد الازمة المالية العالمية يجب علي الدول الاسلامية تبني نظرية اقتصادية اسلامية تجعلها في مامن من التاثير السالب لتلك الاقتصادات المتهاوية، وقد اثبت الاسلام في كل العصور ان نظريته

الاقتصادية الاسلامية هي اعدل النظريات واقدرها علي الثبات امام التغيرات الحاصلة وكل ما نحتاج اليه من سلامة وعدالة التطبيق.

- واخيراً يتمني الباحث ان يكون للدول النامية وعلي راسها الدول العربية الاستفادة من الازمة المالية العالمية من الناحية الايجابية كتنشيط التبادلات التجارية بين الدول النامية وتوقيع الاتفاقيات التجارية. والتخلي عن التبعية الاقتصادية، والبحث عن بدائل اقتصادية قابلة للتطبيق علي مستوي القومي والافراد.

الخاتمة

بهذا نأمل ان تكون الصورة واضحة بالنسبة للازمة المالية العالمية، والتعريف بالأزمة المالية واسبابها وانواع الازمات الاقتصادية وآثارها علي اقتصاديات الدول، كما يامل الدارس بذل مزيد من البحوث حول هذا الموضوع الهام بالنسبة لهذا القرن الملىء بالمفاجئت والتغييرات الاقتصادية والسياسية.

وبما ان هذا البحث لم يلبي كافة المعلومات حول الازمة المالية الاقتصادية الا انه بداية لفتح باب التعرف علي ما يجري في الاسواق المالية وما علاقة هذه الاسواق باقتصاديات الدول النامية.

لأن من العلوم هناك استثمارات غريبة موجودة في دول غربية بينما هناك فرصة لاستثمار هذه الاموال في الدول العربية مثل السودان (سلة الغذاء العربي).

ولا بد ان تكون هناك تسهيل القوانين التجارية بين الدول النامية للاستفادة من بعضها البعض وتفويت الفرصة للشركات العملاقة والاجنبية عابرة القادات التي اشتهرت بالنهب غير المسلح علي شروط بلاد النامية

ولمواجهة هذه المؤسسات يجب انشاء تكتلات اقتصادية اسلامية عربية افريقية.....الخ

لينضم مواطنو هذه الدول بالثروات المتوفرة اصلا في اراضيهم. وان تكون هذه التكتلات فعالة ذات شفافية عبر اتفاقيات ومشاريع قابلة للتطبيق.

المراجع

الكتب

1- مختار الصحاح المعجم الوسيط.

2- ابراهيم عبدالعزيز النجار، الازمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر 2009.

3- أحمد جمال عبدالعظيم : الأزمة المالية في جنوب شرق اسيا دراسة حالة دولة ماليزيا، معهد البحوث والدراسات الاسيوية 2008م.

4- محمود حسن : أزمات العملة في الاقتصاد المصري – الجذور والاحتمالات القاهرة 1998م.

5- عبدالمطلب عبدالحميد: الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية الاسكندرية 2009م.

6- صلاح عبدالكريم ، الازمة المالية الامريكية العالمية (مصيبة ام جريمة) السفير الدولة للنشر، القاهرة 2008م.
7- عبدالله السعيد : مبادىء علم الاقتصاد، دار مطابع البيان التجارية ص 2002م.
8- عبدالحسين وادي الاقتصاديات النامية، ازمات وحلول دار الشروق الاردنية 2001م.
9- عبدالله الشعيبي: آثار الأزمة المالية العالمية هفت للترجمة ولنشر البرمجيات مصر 2010م.
10-صلاح الدين السيسي، الازمة الأسواق المالية، دار الفكر العربي مصر 2008م.
11-صلاح الدين حسن السيسي الازمة المالية والاقتصادية العالمية القاهرة، مطبعة أبناء مهبة محمد حسان 2009م.
12-عبدالرحمن يسري أحمد : مقدمة في الاقتصاد الدار الجامعية، 2007م الاسكندرية.
13-اسماعيل احمد الشناوي، والسيد محمد احمد الشربيني، مقدمة في الاقتصاد الكلي: الدار الجامعية – الاسكنرية 2007م.
14-محمد فوزي ابو السعود – مقدمة في الاقتصاد الجزئي الدار الجامعية الاسكندرية 2005م.
15-بدر الدين طه أحمد، الاقتصاد الاسلامي البديل المرتقب 2009م الخرطوم، شركة مطابع العملة السودانية.
16-حسن بشير محمد نور، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها علي الاقتصاد السوداني، 2009م شركة مطابع العملة السودانية.

17-سعيد سامي الحلاق ، وعامر يوسف التوم الازمة المالية بين المنظور الاسلامي والمنظور الوضعي – المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات 2010م القاهرة.

الصحف والمجلات:

1- جريدة الاهرام ، العدد 44540 بتاريخ 16/11/2008م.
2- جريدة مصر اليوم 4/10/2008 حازم الببلاوي.
3- صحيفة القدس العربي لندن – العدد 6168 4/4/2009م.
4- صحيفة النورة اليمنية 13/3/2009م.
5- مجلة اقتصاد واعمال أحمد محمد علي، د. سمير 2008 – مصر.

الندوات والاوراق البحثية

1- أحمد جلال: في فعاليات ندوة الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها علي الاقتصاد المغربي، الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع، 9/11/2009م القاهرة.

2- خلاف عبدالجبار خلاف : ندوة الازمة المالية العالمية وانعكاساتها علي الاقتصاد المصري 9/11/2009م.

3- الراوى الشيخ، ورقة مقدمة في اطار مؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاسلام والاقتصاد الغربي، جامعة الجنان طرابلس لبنان 13/12/2009م.

4- عبدالرحيم حمدي – الندوة السنوية الكبري لبنك فيصل الاسلامي السوداني الازمة المالية العالمية 22/10/2008م دار اتحاد المصارف السودانية – الخرطوم.

5- مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي الأسبق ندوة في جامعة حضر موت، اليمن يناير 2009م.

6- محمد زين علي : ندوة اثر الأزمة المالية العالمية علي الدول النامية (حالة السودان) المعهد العمالي لعلوم الزكاة قاعة اتحاد المصارف 16/4/2009م.
7- سفيان عيسي حريز، ورقة بحثية مقدمة في فعاليات المؤتمر تداعيات الازمة المالية العالمية علي اقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ، مصر 2009م.
8- حسن الحسين، باحث في جامعة لندن ورقة بحثية حول الازمة المالية العالمية ديسمبر 2008م عبر الجزيرة.

التقارير

1- التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 1997م مؤسسة الاهرام القاهرة.
2- تقرير وزارة المالية اليابانية عبر قناة الجزيرة 27/2/2009م
3- تقرير الأمم المتحدة 27/5/2009م.

الشبكة الدولية – الانترنت

1- موقع روسيا اليوم 18/8/2008م.

2- موقع الجزيرة الفضائية 3/10/2008م www.aljazeera.Net

3- www.asharqalawsat.com.

4- موقع نيل والفرات www.Neelwalfurat.com.

5- www.alift.com 16/3/2009.

6- موقع جامعة الجنان 13/12/2009م.

7- موقع الدكتور – حازم الببلاوي www.Hazemalbeblawi.com.

8- الموسوعة الحرة www.wikipedia.org.

9- الجزيرة نت 2/10/2008>

10-موقع بي بي سي العربية www.BBC.co.uk/arab.c/buses.

11-الموقع الالكتروني لوزارة التجارة الامريكية ديسمبر 2009م.

12-الجزيرة نت 19/2/2009م.

13- الجزيرة نت 6/2/2009م.

14- الجزيرة نت 25/12/2008م.

15- الجزيرة نت 26/3/2009م.

16- BBC 4/5/2009.

17- الجزيرة نت 1/4/2009م.

18- BBC 27/10/2009.

19- الجزيرة نت 25/11/2008.

20-www.plamoon.net.

21- قناة الجزيرة برنامج بلا حدود 27/2/2009م.

22- قناة روسيا اليوم 16/3/2009م.

23- الجزيرة نت ، نبيل شحاته 14/10/2008م.

24 موقع البي بي سي 17/1/2009م.

25- www.Alghad.com 5/4/2008.

26- www.asharqalawsat.com 27/10/2008.

27-شبكة الاعلام العربي 26/1/2009م.

28- www.xinliusnet.com 10/4/2009.

29- موقع الهند اليوم 7/1/2009م.

30-العرب اون لاين 27/1/2009م.

31- الجزيرة نت 1/2/2009م.

32- موقع BBC 1/2/2009م.

33-BBC.uk.com 18/9/2009.

34-www.Alnahar Egypt.com.

35-www.Nazaret.com.

36-موقع الشيخ ناصر بن عمر الاحمدي 3/7/2009م.

37-الموسوعة الحرة 1/10/2009م www.wikipedia.org.